



الأمم المتحدة

# تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الملحق رقم ١



الرجاء إعادة استعمال الورق



## تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-001X

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٥	الأول مقدمة
١١	الثاني أعمال المنظمة
١١	ألف - تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة
١١	١ - استعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
١٣	٢ - الشراكات
١٣	٣ - تمويل التنمية المستدامة
١٤	٤ - التكنولوجيا
١٥	٥ - الشباب
١٥	٦ - الاستفادة من التنقل العالمي من خلال الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الدولية
١٧	٧ - الغابات
١٧	٨ - تكثيف جهودنا
١٨	باء - صون السلام والأمن الدوليين
١٨	١ - الوقاية والحفاظ على السلام
١٨	٢ - تكييف الأدوات مع النزاعات الجديدة
٢٢	٣ - الشراكات وأوجه التعاون الفعالة
٢٢	٤ - المرأة والسلام والأمن
٢٣	٥ - الشباب والسلام والأمن
٢٣	٦ - تعزيز دعم الأمم المتحدة للعمليات الوطنية والحكومية الدولية
٢٤	جيم - تنمية أفريقيا
٢٧	دال - تعزيز حقوق الإنسان وحماتها

---

٢٧	١ - حماية حقوق الإنسان في سياق منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والأمن
٢٨	٢ - توسيع نطاق حماية حقوق الإنسان والإسهام في تعزيز الحيز الديمقراطي والتنمية
٣٠	هاء - التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية
٣١	واو - تعزيز العدالة والقانون الدولي
٣٢	١ - تقديم الدعم إلى السلطات القضائية المحلية
٣٢	٢ - المحاكم الدولية
٣٣	٣ - تعزيز القانون الدولي
٣٣	زاي - نزع السلاح
٣٥	حاء - مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب
٣٥	١ - مراقبة المخدرات
٣٥	٢ - منع الجريمة
٣٦	٣ - مكافحة الإرهاب الدولي
٣٧	الثالث تعزيز المنظمة
٤١	الرابع خاتمة

## الفصل الأول

### مقدمة

١ - لقد أتاح لي التأمل في أعمال المنظمة منذ أن توليت مهام مناصبي قبل سنتين تقريباً أن أرى مرة أخرى أن أحد أئمن أصول الأمم المتحدة هو قدرتها على العمل كجهة حشد للناس وتشجيع الأفكار وحفز على العمل ودفع نحو الحلول. ونظراً لأن مشاكل اليوم تغدو عالمية أكثر فأكثر، فقد باتت تعددية الأطراف أكثر أهمية منها في أي وقت مضى.

٢ - ويوفر ميثاق الأمم المتحدة بوصلة أخلاقية لتعزيز السلام والنهوض بالكرامة الإنسانية والرخاء وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويسلط كل فرع من هذا التقرير الضوء على التطورات والاتجاهات الرئيسية التي شهدتها المنظمة وهي تسعى إلى تحقيق تلك الأهداف خلال العام الماضي.

### لا بد من إجراء تقييم صريح وواقعي

٣ - لقد بدأت فترة ولايتي بالدعوة إلى أن تكون سنة ٢٠١٧ سنة سلام، لكن السلام لا يزال بعيد المنال. فقد تعمقت الصراعات، وحدثت معها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ وازداد عدم المساواة، وانتشر التعصب، وظل التمييز ضد المرأة مترسخاً، وما زالت آثار تغير المناخ تتسارع. وللتصدي لهذه القضايا، نحتاج إلى وحدة الصف والتخلي بالشجاعة في وضع العالم على المسار الصحيح نحو مستقبل أفضل. وأحد أهدافنا كأمين عام هو تخفيف المعاناة وإتهاؤها بالتزامن مع إرساء الأساس للاستقرار. وقد سعيت إلى بذل مساعي الحميدة، وتعزيز قدرتنا على الوساطة، والتأكيد على الوقاية. كما شرعنا في جهود إصلاحية واسعة النطاق لجعل المنظمة ملائمة للقرن الحادي والعشرين.

### مواجهة التحديات العالمية

٤ - عندما توليت مناصبي، حددت عددًا من التحديات التي يجب علينا معالجتها من أجل تحقيق رؤية الميثاق. وأحرزنا بعض التقدم في بعض المجالات، لكن في أماكن أخرى لا تزال الأزمات المعقدة مستعصية على الحل.

٥ - وقد ترسخت جذور العولمة، وحققت مكاسب لافتة، ولكن هناك أعداداً هائلة من الناس لا تستطيع الاستفادة من هذه المكاسب، وما زال الملايين يعيشون في فقر مدقع. وقد وضعنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشكل إطاراً متكاملًا وشاملاً، باعتبارها مساهمتنا في عولمة عادلة لا يتخلف عن ركبها أحد. ووُلد إطلاق أهداف التنمية المستدامة جهوداً منسقة من قبل الدول الأعضاء والمجتمع المدني لتخفيف حدة الفقر وبناء مجتمعات مزدهرة يعمها السلام وتستوعب الجميع. ويهدف إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية - الذي يمثل أكثر الجهود شمولاً منذ عقود - إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦ - والمساواة بين الجنسين أمر أساسي لعدم ترك أحد خلف الركب، ولكن التقدم يعترضه البطء بشكل عام وتراجع بعض أجزاء من العالم فيما يتصل بتوفير الحماية القانونية وإعمال الحقوق القانونية. وتبلغ الفجوة العالمية في الأجور بين الجنسين ٢٣ في المائة - مما يؤكد استمرار عدم المساواة. وتشكل

النساء أكثر من نصف سكان العالم ونحن جميعًا نخسر عندما تكون هذه الثروة الهائلة من المهارات غير مستغلة بشكل كافٍ أو متجاهلة.

٧ - ويجب أن تكون الأمم المتحدة في طليعة الجهود الرامية إلى تمكين النساء والفتيات في العالم. وقد بلغنا هذا العام بدايتين تاريخيتين هما: التكافؤ بين الجنسين في كل من فريق الإدارة العليا الذي أنتمي إليه وفي أوساط المنسقين المقيمين، الذين يشكلون كبار قادتنا في مساعي تحقيق التنمية المستدامة على أرض الواقع. وقد صُممت جميع جهود الإصلاح للنهوض بالمساواة بين الجنسين، وذلك لسبب بسيط هو أن تمكين المرأة هو تمكين لنا جميعًا.

٨ - وما زلت أعطي أولوية للقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وقد عينت مدافعة عن حقوق الضحايا لوضع الحقوق والكرامة في صلب الجهود التي نبذلها للوقاية والاستجابة. كما نتخذ حاليًا إجراءات غير مسبوقه لمنع التحرش الجنسي وضمان عدم التسامح معه مطلقًا.

٩ - وفي الأمانة العامة، أنشأت فريقًا متخصصًا في مكتب خدمات الرقابة الداخلية - بإضافة ست وظائف جديدة مخصصة - سيتولى مسؤولية جميع التحقيقات المتعلقة بالتحرش الجنسي. وأصبحت لدينا إجراءات سريعة ومبسطة لتلقي وتجهيز ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي تُحدد لاستكمالها ثلاثة أشهر.

١٠ - ويتيح الخط الساخن الجديد للأمانة العامة الذي يعمل على مدار ٢٤ ساعة للموظفين الإبلاغ بسرية عن حالات التحرش الجنسي وطلب المشورة. وسيتم إجراء استقصاء لموظفي الأمانة العامة لفهم حجم المشكلة وطبيعتها بشكل أفضل.

١١ - وعلى نطاق المنظومة ككل، أطلقنا قاعدة بيانات لأغراض الفرز لضمان عدم إعادة توظيف الجناة المؤكدين لدى كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة. ونقوم أيضًا بتنسيق السياسات والمبادئ وتبادل أفضل الممارسات.

١٢ - وتتوسع حاليًا المستجدات التكنولوجية. إذ يواصل الذكاء الاصطناعي والهندسة الوراثية والتطورات الحادثة في الفضاء الإلكتروني تحويل أنماط عيشنا وأساليب عملنا. والتحدي الذي يواجهنا هنا هو جني ثمار هذه التكنولوجيات السريعة التطور في الوقت الذي نتقي فيه العواقب غير المقصودة والجانب المظلم للتقدم التكنولوجي. وقد أنشأت فريقًا رفيع المستوى معنيا بالتعاون الرقمي سيركز على هذا الجهد.

١٣ - وباتت آثار تغير المناخ ملموسة في كل أنحاء العالم وما زالت تشكل تهديدًا وجوديًا. فقد أكد العلماء منذ فترة طويلة أن التأثير البشري على النظام الإيكولوجي للمناخ لا شك فيه - وأن آثاره تتفاقم. فارتفاع منسوب مياه البحر يهدد المدن الساحلية والدول الجزرية المنخفضة والدلتاوات الهشة. وفي القطب الشمالي، قد يصبح الصيف على الأرجح خاليًا من الجليد، وهو أمر له تداعيات مدمرة على الشعوب الأصلية والحياة البحرية. فلا بد لنا من زيادة مستوى الطموح لثني منحني الانبعاثات بحلول عام ٢٠٢٠. لكن في الوقت الراهن، يتحرك تغير المناخ بشكل أسرع من حركتنا نحن.

١٤ - ويشكل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ تعبيرًا هامًا عن الالتزام الجماعي بالحد من ارتفاع درجة الحرارة في العالم إلى أقل من درجتين مئويتين وأقرب ما يمكن إلى ١,٥ درجة. وحتى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، صدق على اتفاق باريس ١٧٩ طرفًا يمثلون ٩٠ في المائة من مصادر انبعاثات غازات الدفيئة. بيد أنه



يلزم تحويل تعهدات البلدان إلى إجراءات وطنية متصلة بالمناخ. وتساهم المدن والمناطق والأقاليم والكيانات الخاصة حالياً بتحديد أهدافا طموحة خاصة بما. وللبناء على هذا الزخم، أعتزم عقد مؤتمر قمة في عام ٢٠١٩.

١٥ - وقد بلغ التنقل البشري مستويات قياسية، مما أدى إلى توترات سياسية، ومأس إنسانية، وزيادة في كراهية الأجانب. وسيكون اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والميثاق العالمي بشأن اللاجئين أمرا حاسما في التشجيع على زيادة التعاون الدولي لضمان الكرامة والأمن للناس أثناء انتقالهم.

١٦ - وقد أطل من جديد التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل. ففي الوقت الذي ربما قلت فيه حدة التوتر النووي فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما زال استمرار وجود الأسلحة النووية مصدر قلق، كما هو الحال بالنسبة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. ونحن بحاجة إلى إعادة تنشيط نزع السلاح - بدءا من الأسلحة الصغيرة وانتهاء بغازات الأعصاب والأسلحة التكنولوجية الجديدة. ولقد أطلقنا في شهر أيار/مايو ٢٠١٨ خطة لنزع السلاح تهدف إلى إنقاذ الأرواح وضمان عالم أكثر أمنا للأجيال القادمة. وتحتوي عدتنا الخاصة بذلك على العديد من الأدوات: تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، وحالات الحظر، وحالات التقييد، وتدابير بناء الثقة، بل والإزالة عندما يقتضي الأمر ذلك. ويشكل الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة أمرا بالغ الأهمية، إلى جانب تجديد المحادثات للحد من هذه الأسلحة الخطيرة والقضاء عليها. فنزع السلاح أمر أساسي للحفاظ على الأمن البشري من خلال منع نشوب النزاعات والحد من العنف.

١٧ - ويتزايد حاليا انتشار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بيئات متقلبة لا يوجد فيها أي مظهر من مظاهر السلام كما أن جنودنا يُستهدفون ويُقتلون. وفي حين أن عمليات حفظ السلام لها تاريخ طويل في تأمين السلام وحماية المدنيين، فإن هذه الحالة لا يمكن الاستمرار في تحملها. ولهذا أطلقت مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لتجديد وتطوير دعمنا الجماعي لحفظ السلام. وتهدف المبادرة، التي تغطي مجالات السياسة، وبناء السلام، والأداء، والشراكات، إلى تحديد وتنفيذ مجموعة من الالتزامات المتبادلة المحددة الواقعة على عاتق الأمانة العامة والدول الأعضاء ستمكن حفظ السلام من البناء على المكاسب التي تحققت على مدى ٧٠ عاما وتضمن قدرتهما على مواجهة تحديات اليوم المتزايدة التعقيد.

١٨ - وما زال التمسك بحقوق الإنسان ضرورة عالمية حتمية، ولا ينبغي النظر إلى حقوق الإنسان والسيادة الوطنية على أنهما فكرتان متنافستان. فمراعاة حقوق الإنسان تمكن كل شخص من المساهمة في المجتمع وتعزز التنمية بكل جوانبها، وبالتالي تعزيز السيادة.

١٩ - وهناك نقاط توتر متعددة ومتراصة في عدد من الأماكن التي تهدد فيها النزاعات والتوترات التي لم تحل بعد الأمن والرفاه البشري. ففي منطقة الشرق الأوسط الكبير هناك: النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذي يستدعي بإلحاح التوصل إلى اتفاق على حل الدولتين؛ والصراعات في اليمن والجمهورية العربية السورية، اللتين تتفشى فيهما المعاناة البشرية المروعة؛ والاضطراب في ليبيا؛ والتهديد المستمر من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وكل ذلك يلزم إيلاؤه اهتماما عاجلا. وفي أفريقيا، تقوض الصراعات التي طال أمدها في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجمهورية

الكونغو الديمقراطية الاستقرار. وفي أوروبا، تظهر من جديد حالات التنافس التي صاحبت الحرب الباردة، وتواجه القارة نزعات قومية متزايدة وخطيرة.

٢٠ - وقد أصبح الإرهاب آفة عالمية تتطلب مواجهة منسقة على الصعيد العالمي. ودعوت إلى تنظيم أول مؤتمر رفيع المستوى تعقده الأمم المتحدة في تاريخها لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء من أجل النهوض بالتعاون المتعدد الأطراف، وأنشأت في الأمانة العامة مكتباً لمكافحة الإرهاب لتعزيز تركيزنا على هذا التحدي.

### التحديات العالمية تحتاج إلى استراتيجيات عالمية

٢١ - تشمل الاستراتيجيات العالمية بناء الشراكات فيما بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني. وشراكات الأمم المتحدة لا تخلق فقط مساحة للحوار من أجل تبادل الأفكار والعمل المشترك، ولكنها تشجع أيضاً على تقاسم الأعباء حيثما تكون فوق طاقة أي بلد بمفرده. ويشمل ذلك تقوية شراكاتنا مع أفريقيا، ذلك أنني أومن بشدة بمنظومة السلام الفعالة ذات القيادة الأفريقية والممولة تمويلًا جيدًا.

٢٢ - ويجب أن يظل منع الأزمات من الأولويات العليا. وهذا لا يتطلب فهم الديناميات التي تؤدي إلى الأزمات فحسب، بل يقتضي إرادة العمل في وقت مبكر حتى مع انعدام اليقين. ولمساعدة جهود السلام والوقاية، أنشئ مجلس استشاري رفيع المستوى معني بالوساطة من أجل زيادة مجموعة المبعوثين والوسطاء المهرة.

٢٣ - وشرعت في مجموعة واسعة من الإصلاحات لتعزيز فعالية المنظمة وضمان التواصل بين ركائز عمل المنظمة والربط بين ما كان يمثل في كثير من الأحيان جزراً منعزلة. ويهدف إصلاح هيكل السلام والأمن إلى ضمان أن نكون أقوى في مجال الوقاية، وأخف حركةً في مجال الوساطة، وأكثر فعاليةً وكفاءةً من حيث التكلفة في عمليات حفظ السلام. ويهدف إصلاح المنظومة الإنمائية إلى جعلها أكثر فعالية وتنسيقاً وشفافية وخضوعاً للمساءلة من أجل مساعدة البلدان على نحو أفضل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتنطلق كل هذه الجهود من إصلاحات إدارية شاملة.

٢٤ - وستحتاج الأمم المتحدة إلى مواصلة الابتكار والتكيف مع التحديات المتغيرة. وتهدف الاستراتيجيات والمبادرات التنفيذية التي شرعت فيها خلال هذه المرحلة الأولى من فترة ولايتي إلى تمهيد الطريق أمام منظمة أكثر فعالية في الأشهر المقبلة وعلى المدى الأطول، حتى ونحن نواصل تنفيذ المساعدة الإنسانية اليومية الضرورية لإنقاذ الأرواح. وما زلت ملتزماً بالعمل مع الدول الأعضاء لتحقيق التطلعات الشاملة المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة ودعم القيم المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة.

## الملاح البارزة في مبادرات الأمين العام الرئيسية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

- تعزيز الدبلوماسية الوقائية من خلال استخدام المساعي الحميدة وقدرات الوساطة
- إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة
- إنشاء منصة وقائية متكاملة للكشف المبكر عن الأزمات واتخاذ إجراءات بشأنها
- استعراض هيكل السلام والأمن لمعالجة التجزؤ والتحديات التمويلية والمؤسسية
- تبسيط العمل والميزانية المتعلقةين بعمليات حفظ السلام وبدء عمليات استعراض مستقلة واستراتيجية لجميع عمليات حفظ السلام
- إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب
- تعديل توجُّه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠
- بدء تطبيق استراتيجية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة؛ والتوصل إلى التكافؤ بين الجنسين في فريق الإدارة العليا المؤلف من ٤٤ عضواً وفي أوساط المنسقين المقيمين القطريين
- اتخاذ خطوات محددة لوضع حد للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي وإنشاء آلية لحماية الضحايا
- إنشاء استراتيجية تمويل لضمان تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠، بوسائل منها تسريع تنفيذ خطة عمل أديس أبابا
- حشد التأييد السياسي بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في إطار التحضير لعقد مؤتمر القمة المعني بالمناخ في عام ٢٠١٩
- إعادة تكييف استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ووضع خطة دعم لتحسين تنسيق المبادرات في المنطقة
- إنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي
- الالتزام بشركات أساسية مترابطة ومتكاملة، بما في ذلك إطار الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي من أجل خطة عام ٢٠٣٠، وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، وإطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن
- اعتماد استراتيجية انتقال متكاملة لهايتي، والعمل في سياق ذلك مع حكومة هايتي والشركاء على أساس إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والنهج الجديد لمواجهة الكوليرا
- استحداث استراتيجية عالمية للتعاون الصحي من أجل النهوض بالتغطية الصحية الشاملة، والاستجابة للأزمات الصحية الطارئة، ومقاومة مضادات الميكروبات، وصحة الأم والطفل والصحة العقلية

- إنشاء الصندوق المشترك لخطة عام ٢٠٣٠ لدعم التنفيذ على المستوى القطري والدعوة والاتصال من قبل مناصري أهداف التنمية المستدامة
- تقديم الدعم السياسي للمفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة
- وضع استراتيجية للشباب لتعزيز الجهود المبذولة على نطاق المنظومة
- البدء في إصلاحات إدارية لتعزيز أعمال المنظمة وجعلها أكثر فعالية وتجاوبا وشفافية وخضوعا للمساءلة
- تحسين القدرة على تخطيط الأنشطة وميزنتها عن طريق التحول من الميزانية البرنامجية لفترة سنتين إلى الميزانية البرنامجية السنوية
- بدء عملية تحويل هيكلية الإدارة والدعم في المقر إلى إدارتين جديدتين ستبدآن مزاولة عملهما بشكل كامل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٩: إحداهما توفر التوجيه بشأن المسائل الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات والامثال والأخرى تقدم الدعم التشغيلي والمتعلق بالمعاملات للأمانة بأكملها
- إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي
- وضع استراتيجية بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة
- العمل مع البنك الدولي لإعداد الدراسة المشتركة بين البنك الدولي والأمم المتحدة المعنونة "سبل السلام" *Pathways to Peace*.

## الفصل الثاني

### أعمال المنظمة

#### ألف - تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

##### ١ - استعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٥ - يعيش العديد من سكان العالم أجمع اليوم حياة أفضل مما عاشوه منذ عقد مضى. فعلى الصعيد العالمي، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٤١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٦، مقابل ٧٨ حالة في عام ٢٠٠٠، أي بنسبة انخفاض قدرها ٤٧ في المائة. وفي أقل البلدان نمواً، زادت نسبة السكان الذين وصلهم التيار الكهربائي إلى أكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٠. وزادت إنتاجية اليد العاملة في جميع أنحاء العالم، وانخفض معدل البطالة، كما تعمل الحكومات بنشاط على إنشاء المؤسسات والأطر اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢٦ - وتوجد عدة أمثلة على الإجراءات المتخذة مؤخرًا. فبالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ البلدان في تعزيز النظم الإحصائية الوطنية، بما في ذلك تحديد ومعالجة الثغرات في البيانات والإحصاءات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وتحديد أولويات السياسة العامة. واختتمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية المبادرة المشتركة للمنتدى العربي لحوكمة الإنترنت لعام ٢٠٢٠، التي أدت إلى وضع واعتماد خارطة الطريق العربية الثانية بشأن حوكمة الإنترنت. وفي سانتياغو، تجمع في نيسان/أبريل حوالي ١٠٠٠ مشارك لحضور منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتبادل المعلومات عن التقدم المحرز والتجارب المصادفة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٧ - بيد أن التقدم كان متفاوتًا ولم يكن سريعًا بما يكفي لتحقيق جميع أهداف وغايات الخطة في كل بلد بحلول عام ٢٠٣٠. ومع أن الفقر المدقع قد انخفض إلى حد كبير، إلا أنه مستمر دون هوادة في بعض أجزاء العالم. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، لم يتمكن ٣ من كل ١٠ أشخاص من الوصول إلى خدمات مياه الشرب المدارة بأمان، ولم يستخدم ٦ من كل ١٠ أشخاص خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان.

٢٨ - ونحن نرى الآن أن الصراعات والكوارث وآثار تغير المناخ تلحق بالسكان آثارًا سلبية أيضًا. فقد كان متوسط درجة الحرارة العالمية في السنوات الخمس الماضية هو الأعلى على الإطلاق، وفي عام ٢٠١٧ شهد العالم أمدح موسم من مواسم الأعاصير التي تضرب منطقة شمال المحيط الأطلسي في التاريخ، إذ تبلغ الأضرار المقدرة بتحفظ نحو ٢٢٩ مليار دولار، مما يسلب الضوء على حالات انكشاف وضعف يجب معالجتها بشكل منهجي ووقائي. ويبدو أن الجوع في العالم أخذ في الارتفاع بعد تراجع دام فترة طويلة، ويرجع ذلك أساسًا إلى الصراعات والجفاف والكوارث المرتبطة بأخطار متصلة بالطقس والماء. وارتفع عدد ناقصي التغذية من ٧٧٧ مليون شخص في عام ٢٠١٥ إلى ٨١٥ مليون شخص في عام ٢٠١٦. وقد أظهر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق اجتماعه الاستثنائي بشأن "عواقب الأعاصير الأخيرة: تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ المتناسكة والمتحسبة للمخاطر"، التأثير الجائر الذي يلحق بالبلدان الشديدة الانكشاف والقابلة للتضرر بتغير المناخ، وكثير منها دول جزرية صغيرة نامية، وأبرز الحاجة إلى

زيادة إمكانية حصولها على التمويل الميسر نظراً لمستوى مديونيتها المرتفع. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة قابلية البلدان للتضرر بتغير المناخ ضماناً لعدم ترك أي أحد خلف الركب.

٢٩ - وعلى الرغم من أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، الذي جرى التركيز فيه على جعل المجتمعات مستدامة وعصية على التضرر، مثل انعكاساً لبعض المبادرات الإيجابية جداً، فقد أظهر أيضاً أننا بحاجة ماسة إلى مضاعفة الجهود لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مجالات مثل الطاقة والمياه والنظم الأيكولوجية الأرضية. ولا يزال أمراً محورياً اتباع نهج متكامل إزاء تنفيذ السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. فهناك بلدان - بما فيها بعض من أغناها - متأخرة كثيراً عن مسيرة بدء انتهاج مسارات الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتشكل الاستعراضات الوطنية الطوعية التي قدمت في المنتدى الرفيع المستوى وسيلة قوية لتبادل البلدان للدروس والخبرات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد نفذت ٤٧ بلداً هذه الاستعراضات في عام ٢٠١٨. وأشجع جميع الدول على إجراء استعراض وطني طوعي من الآن وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

٣٠ - وقد توفر التحسينات الأخيرة في ظروف الاقتصاد الكلي العالمية، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً بنسبة ٣,٩ في المائة في ٢٠١٨/٢٠١٩، لصانعي السياسات فرصة أكبر لمعالجة بعض الحواجز العميقة الجذور التي لا تزال تعوق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويفترض أن تتيح التوقعات الاقتصادية الأقوى والأكثر استقراراً التحول من أسلوب إدارة الأزمات والتثبيت على المدى القصير إلى السياسات الأطول أجلاً التي يتوقف عليها نجاح خطة عام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك إعادة تأهيل البيئة وحمايتها، وجعل الاستثمارات متحسبة لمخاطر الكوارث، وجعل النمو الاقتصادي أكثر شمولاً ومعالجة الحواجز المؤسسية أمام التنمية. فعلى سبيل المثال، في البلدان المصدرة للسلع الأساسية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغرب آسيا، أدى الانتعاش الأخير في أسعار السلع الأساسية، إلى جانب الأوضاع المالية العالمية المستقرة إلى حد كبير، إلى تخفيف الضغوط على المالية العامة والضغوط الخارجية، مما أفسح المجال للاستثمار الذي تمس الحاجة إليه في البنية التحتية المتماسكة والخدمات الاجتماعية. وفي ضوء النشاط الاقتصادي الأقوى، من المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم المناطق النامية.

٣١ - وبالتوازي مع التحسينات الأخيرة في النمو الاقتصادي العالمي، أخذت تتراكم أيضاً المخاطر السلبية على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك زيادة التوترات التجارية والميل المتزايد نحو الابتعاد عن الإطار المتعدد الأطراف. وفي العديد من البلدان، من المتوقع أن يكون الأداء الاقتصادي بطيئاً وهشاً، نظراً لوجود نقاط ضعف هامة تنفرد بها بعض البلدان، ومن ذلك على سبيل المثال الحاجة إلى تعزيز المؤسسات والموارد البشرية والتمويل والبنية التحتية. ومن بين أقل البلدان نمواً، من المتوقع أن تبلغ قلة قليلة فقط غاية أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في "نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنوياً" بحلول عام ٢٠١٩.

٣٢ - غير أن هناك أخباراً سارة لأقل البلدان نمواً أيضاً. فقد أجرت لجنة السياسات الإنمائية استعراضها الذي يجرى كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً وأوصت برفع أربعة بلدان - بوتان وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي وكريباس - من فئة أقل البلدان نمواً. وتتبع توصيات اللجنة الزيادات التي تطرأ على الدخل القومي في جميع البلدان، فضلاً عن تحسن مستويات التعليم والصحة. وقد حدث هذا التقدم مدفوعاً بالسياسات الإنمائية الحكومية، فضلاً عن البيئة الاقتصادية العالمية المحسنة والجهود المنسقة للمجتمع الدولي. ولم يحدث قط أن جرى تحديد بلدان بهذه الكثرة في استعراض وحيد للجنة. وإذا أقر

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه التوصيات، فإن عام ٢٠١٨ يحتمل أن يكون عامًا بالغ الأهمية، مما يزيد بشكل كبير من العدد الإجمالي للبلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نمواً.

## ٢ - الشراكات

٣٣ - الشراكات عنصر أساسي في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وقد سهلت الأمم المتحدة بنشاط مشاركة جميع أصحاب المصلحة من خلال المنصة الإلكترونية للشراكات من أجل أهداف التنمية المستدامة. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٨، سجلت الجهات صاحبة المصلحة ٣ ٨٣٤ شراكة في قطاعات مختلفة مندرجة ضمن جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. ويشمل ذلك إطار الشراكة الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية لرصد التقدم المحرز، وتحفيز إطلاق شراكات جديدة وحقيقية ودائمة لهذه المجموعة من البلدان.

٣٤ - كما تتبع الأمم المتحدة تنفيذ أكثر من ١ ٤٠٠ التزام طوعي قطعته الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية والأوساط العلمية والقطاع الخاص حول مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة (المؤتمر المعني بالمحيطات). وتمثل هذه الالتزامات، إلى جانب الوثيقة الختامية للمؤتمر، إنجازاً عالمياً كبيراً على الطريق نحو الإدارة المستدامة لمحيطاتنا ومجارنا ومواردنا البحرية وحفظها. وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق تسعة من "تجمعات الإجراءات المتعلقة بالمحيطات" المواضيعية المتعددة أصحاب المصلحة دعماً للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

## ٣ - تمويل التنمية المستدامة

٣٥ - دلت الموافقة بالإجماع على الاستنتاجات والتوصيات الحكومية الدولية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨ على وجود اهتمام قوي من جانب جميع أصحاب المصلحة بتيسير حشد التمويل الكافي للتنمية المستدامة. وقد استند المنتدى إلى العمل التحليلي الذي قامت به المنظمة، وعلى وجه التحديد، تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، التي أصبحت حجة في المسائل المتعلقة بتمويل أهداف التنمية المستدامة يتردد صداها إلى خارج نطاق الأمم المتحدة. واجتذبت المنتدى عدداً قياسياً من الوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى، مما يؤكد مرة أخرى شدة الاهتمام بالأمم المتحدة باعتبارها منتدى للمناقشات بشأن مسائل التمويل. وقد حظي المعرض الافتتاحي للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة بترحيب واسع النطاق باعتباره منصة واعدة لزيادة الاستثمارات على أرض الواقع.

٣٦ - كما وفرت الأمم المتحدة أدوات عملية لدعم البلدان النامية في مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح profit shifting، بما في ذلك الطبعة الثانية من دليل القضايا المختارة المتعلقة بحماية الوعاء الضريبي للبلدان النامية، وحزم الإرشادات العملية لحماية الوعاء الضريبي للبلدان النامية. واستناداً إلى هذه الأدوات الإرشادية، نفذت الأمم المتحدة أنشطة لتنمية القدرات لحوالي ٣٠٠ مسؤول ضرائب من ٥٠ بلداً نامياً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويسرت هذه الأدوات تنفيذ تدابير محلية ودولية في مجال القانون الضريبي في عدة بلدان. وفي مجال التهرب من الضرائب وتجنبها، دعمت الأمم المتحدة لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وخاصة في تنفيذ اتفاقية

الازدواج الضريبي النموذجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لعام ٢٠١٧؛ ودليل الأمم المتحدة العملي بشأن التسعير التحويلي transfer pricing في البلدان النامية لعام ٢٠١٧؛ ودليل المسائل المتعلقة بفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية.

#### ٤ - التكنولوجيا

٣٧ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، رحبنا بصوفيا، أول إنسان آلي يشارك كمحاضر في الأمم المتحدة حيث تحدثت إلى الحضور في اجتماع مشترك بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية للجمعية العامة. وقد وفر هذا الحدث معاينة مسبقة للفرص المتزايدة التي تتيحها التكنولوجيا، وكيف يمكن أن تسهل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ورغم ما تتميز به هذه التكنولوجيات من قدرات تمكينية مذهلة، فإنها تولد أيضاً تحديات أساسية تتعلق بالأخلاق وحقوق الإنسان والسلام والأمن والوظائف وحتى المجتمع كما نعرفه. ومع أن العديد من التكنولوجيات الرائدة تبشر بالكثير من حيث تحسين أنماط الحياة ومصادر كسب العيش والاستدامة البيئية، فإن تقدم الذكاء الاصطناعي والأتمتة يثير مخاوف جدية بشأن مستقبل العمل.

٣٨ - ومراعياً لما تقدم، قمت بإنشاء فريق رفيع المستوى معني بالتعاون الرقمي، يضم ٢٠ شخصية بارزة من الحكومات وصناعة التكنولوجيا والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وتتمثل مهمة هؤلاء في التوعية بما تخلفه التكنولوجيات الرقمية من آثار مؤدية إلى التحول في المجتمع والاقتصاد، وتحديد أوجه القصور في السياسات والبحوث والمعلومات، وتقديم مقترحات محددة لتعزيز التعاون في الفضاء الرقمي بطريقة فعالة وشاملة للجميع.

٣٩ - وواصلت آلية تيسير التكنولوجيا، التي تتألف من ٣٦ وكالة من وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، العمل مع فريق من ١٠ مستشارين خارجيين رفيعي المستوى. وعُقد المنتدى العالمي السنوي الثالث المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة في شهر أيار/مايو، ووفر منصة لزيادة فهم منظورات مختلفة، منها ما يتعلق بالتكنولوجيات السريعة التقدم. ووفرت هذه المنتديات أيضاً مساحة لنخبة من المبتكرين من جميع أنحاء العالم لعرض حلولهم لتحديات أهداف التنمية المستدامة من قبيل "عدم ترك أحد وراء الركب".

٤٠ - وسيوسع بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً المنشأ حديثاً، الذي افتتح في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في إسطنبول، نطاق استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار للتصدي لتحديات التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. وسوف يعزز سبل الوصول إلى الملكية الفكرية، ويدعم السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ويسهل نقل التكنولوجيات، ويشجع الابتكار، ويربط أقل البلدان نمواً بالاقتصاد العالمي. وبتفعيل بنك التكنولوجيا، نكون قد حققنا أول غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة، وهي الغاية ١٧-٨.

٤١ - ويكتسي تحديد الموقع المكاني لمناطق الجفاف أو الفيضانات أهمية بالغة، وقد قامت لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي بدفع مبادرتين إلى الأمام ستساعدان على ضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب. وتمكّن مواضيع البيانات الجغرافية العالمية الأساسية ووكالات رسم



الخرائط الوطنية والمكاتب الإحصائية الوطنية من تقديم التوجيه، بما في ذلك تقديم معلومات تجمع بين الإحصاء والجغرافيا لتوفير مستودعات للمعلومات الوطنية.

٤٢ - وتشجع الأمم المتحدة بنشاط على استخدام مصادر البيانات الجديدة والتكنولوجيات الجديدة لتحسين توافر ونشر الإحصاءات والمؤشرات ذات الجودة العالية. ومن أمثلة هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص مركز البيانات المفتوح للتنمية المستدامة ومشاريع البيانات التعاونية في إطار الفريق العامل العالمي المعني بتسخير البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية. ولتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذاً كاملاً ورصد التقدم المحرز في تنفيذها، هناك حاجة إلى التزام سياسي لتلبية الطلب على البيانات والإحصاءات العلنية الصحيحة الجيدة النوعية والتوقيت والمصنفة تصنيفاً كافياً. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، افتتحت أيضاً مركز البيانات الإنسانية في لاهاي، هولندا، من أجل زيادة أثر البيانات واستخدامها لإرشاد العمل الإنساني المرتكز على الأدلة.

## ٥ - الشباب

٤٣ - للشباب أهمية حاسمة في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وتشكل أفكارهم وابتكاراتهم، التي عرضوا بعضاً منها في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، إسهاماً هاماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي. وتتناول مبعوثي لشؤون الشباب، جايانما فيكراماناياكي، وهي من سرى لانكا، بشكل استباقي شواغل الشباب عن طريق الدعوة باستمرار إلى تلبية احتياجاتهم وإعمال حقوقهم، بما في ذلك حقهم في المشاركة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، ومن خلال القيام بدور رئيسي في تعزيز التنسيق الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة بشأن الإنجاز لصالح الشباب ومعهم. ويعتتم الشباب حالياً الفرصة لتولي القيادة وتحمل المسؤولية عن مستقبلهم باعتبارهم عوامل محركة للتغيير. لذلك، فإن إشراك الشباب في وضع السياسات ووضع الأولويات والخطط الوطنية وتنفيذها ليس فقط ممارسة جيدة بل أمراً مفيداً للجميع.

٤٤ - وإدراكاً لأهمية الشباب والتحديات التي نواجهها في الاستفادة من إمكانات الشباب واهتماماتهم، اعتمدت المنظمة الاستراتيجية للأمم المتحدة بشأن الشباب. ومن خلال هذه الاستراتيجية، نسعى إلى تكثيف عملنا مع الشباب ومن أجلهم على نطاق الدعائم الثلاث لعمل المنظمة (السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان) وإلى تعزيز قدرة المنظمة على التعامل مع الشباب والاستفادة من آرائهم وأفكارهم. وتهدف الاستراتيجية إلى تسهيل زيادة التأثير وتوسيع نطاق الإجراءات العالمية والإقليمية، والقطرية خاصة، لتلبية احتياجات التعليم الجيد والرعاية الصحية والعمل اللائق والمشاركة المدنية والسياسية. وتشمل الاستراتيجية تمكين الشباب من العمل وتعزيز حقوق الشباب في جميع أنحاء العالم وضمان مشاركتهم في تنفيذ واستعراض ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الخطط وأطر العمل.

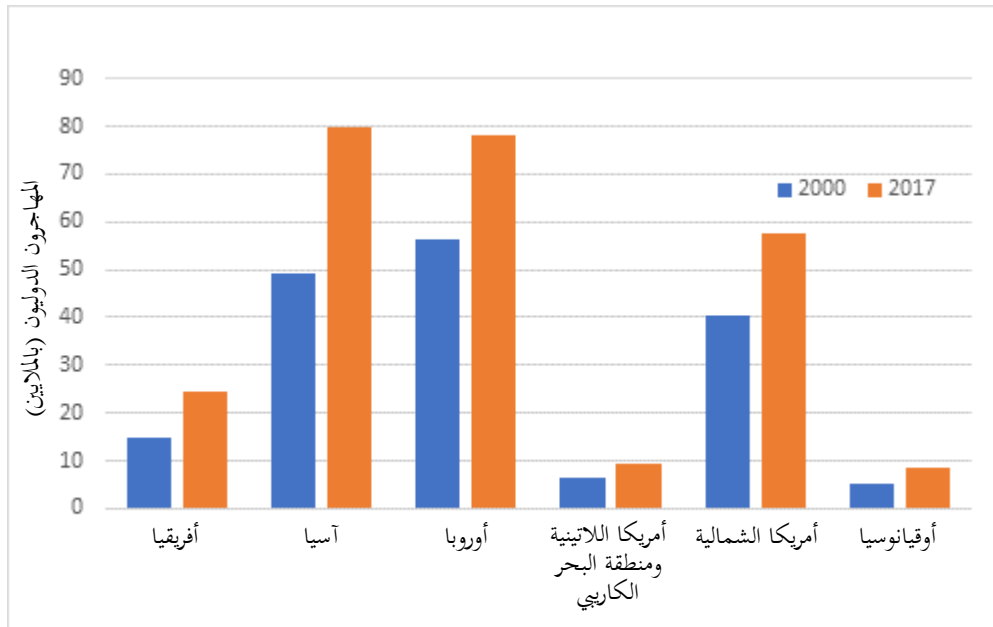
## ٦ - الاستفادة من التنقل العالمي من خلال الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الدولية

٤٥ - منذ عام ٢٠٠٠، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين بنسبة ٤٩ في المائة ليصل إلى ٢٥٨ مليون في عام ٢٠١٧ (انظر الشكل الأول). وزادت أيضاً حصة المهاجرين الدوليين من مجموع السكان: إذ يشكل المهاجرون الدوليون الآن ٣,٤ في المائة من سكان العالم، مقارنة بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠.

٤٦ - ومع أن أكبر عدد من المهاجرين الدوليين يقيمون في آسيا (٨٠ مليون) وأوروبا (٧٨ مليون)، فقد سجلت أفريقيا أسرع زيادة في عدد المهاجرين الدوليين منذ عام ٢٠٠٠ (٦٧ في المائة). ويتنقل معظم المهاجرين الدوليين داخل منطقة ولادتهم.

الشكل الأول

عدد المهاجرين الدوليين حسب منطقة المقصد، ٢٠١٧



٤٧ - والهجرة الدولية هي أحد العوامل الدافعة إلى التغير السكاني. ففي المناطق المتقدمة النمو، تجاوز التدفق الصافي للمهاجرين "الزيادة الطبيعية" (زيادة المواليد على الوفيات) كمصدر أساسي للنمو السكاني منذ التسعينيات. ومن المتوقع أن تظل الهجرة الدولية محركاً رئيسياً للنمو السكاني في المناطق المتقدمة النمو بعد عام ٢٠٢٠. وفي المقابل، من المحتمل أن يظل تأثير الهجرة على التغيير الكلي للسكان في المناطق النامية صغيراً نسبياً خلال العقود القليلة القادمة.

٤٨ - وبلغت التحويلات المالية المسجلة رسمياً إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ٤٦٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها ٨,٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. وزادت التحويلات المالية العالمية، والتي تشمل التدفقات إلى البلدان ذات الدخل المرتفع، بنسبة ٧ في المائة، لتصل إلى ٦١٣ مليار دولار في عام ٢٠١٧. وبلغ متوسط التكلفة العالمية لإرسال ٢٠٠ دولار ٧,١ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٨، أي أكثر من ضعف الغاية ذات الصلة من أهداف التنمية المستدامة وهي أقل من ٣ في المائة.

٤٩ - واستجابةً لتزايد حجم الهجرة وتعقيدها وتأثيرها، وافقت الجمعية العامة، في تموز/يوليه ٢٠١٨، على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وسيقدم الاتفاق لاعتماده في مؤتمر حكومي دولي يعقد في المغرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٥٠ - وهذا الاتفاق، المتجذر بقوة في خطة عام ٢٠٣٠ والالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، هو أول اتفاق عالمي يهدف إلى تحسين إدارة الهجرة الدولية بجميع أبعادها، لصالح جميع الدول والمجتمعات، بما في ذلك المهاجرون.

٥١ - ويتألف هذا الإطار الشامل من مجموعة من الأهداف والإجراءات وسبل التنفيذ والمتابعة والاستعراض، وكلها تهدف إلى تسهيل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، مع الحد من حدوث الهجرة غير النظامية وتأثيرها.

## ٧ - الغابات

٥٢ - تؤدي الغابات والأشجار دورًا مهمًا في دعم الحياة على الأرض ورفاه الإنسان والتنمية المستدامة. وقد اعتمد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الثالثة عشرة، المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٨، استراتيجية للاتصال والتوعية لرفع مستوى الوعي داخل قطاع الغابات وخارجه. واعتمدت الدول الأعضاء في المنتدى صيغة لتقديم التقارير الوطنية الطوعية إلى المنتدى عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠. كما أعلنت عدة دول أعضاء عن تقديم تبرعات وطنية لتحقيق الأهداف والغايات العالمية الستة المتعلقة بالغابات في الخطة الاستراتيجية، التي توفر إطاراً عملياً لإدارة جميع أنواع الغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات إدارة مستدامة، ووقف إزالة الغابات واستعادتها ووقف تدهور الغابات وزيادة المساحة الحرجية. ولزيادة تعزيز إمكانية وصول البلدان المستحقة للتمويل الحرجي المتعدد الأطراف إلى ذلك التمويل، اعتمد المنتدى أيضاً في دورته الثالثة عشرة مبادئ توجيهية لتشغيل الشبكة العالمية لتيسير التمويل الحرجي.

## ٨ - تكثيف جهودنا

٥٣ - يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة اتخاذ إجراءات فورية ومتسارعة من جانب البلدان، فضلاً عن شراكات تعاونية بين الحكومات وأصحاب المصلحة على جميع المستويات لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ المتماسكة والمتحسبة للمخاطر. وفي حين أن الكثير قد تم إنجازه في العام الماضي، يجب علينا تكثيف الجهود لتحقيق تقدم ذي مغزى بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الذي سيقم فيه المنتدى السياسي الرفيع المستوى التقدم نحو تحقيق رؤية خطة عام ٢٠٣٠. وإذا كانت الطبيعة العامة والشاملة لأهداف التنمية المستدامة تجعل مهمتنا أكثر صعوبة، فإن إنجازها يمكن أن يؤدي، في كل جانب من الجوانب، إلى الحد من المعاناة البشرية بل والقضاء عليها وإلى منع نشوب النزاعات، وهي القيم التي كُلفت الأمم المتحدة بالدفاع عنها. وتحقيق النقلة النوعية التي تتوخاها خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب إحداث تعديلات كبيرة في مجموعات المهارات والقيادة وآليات التنسيق والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولكي تظل منظومة الأمم المتحدة الشريك المفضل، يجب عليها أن تضمن استعدادها بشكل أفضل لدعم البلدان في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة دعماً أكثر اتساقاً بكثير، والاستفادة من الشراكات والتمويل للأولويات الوطنية على نطاق غير مسبوق. وهذه أهداف رئيسية للإصلاحات الجارية.

## باء - صون السلام والأمن الدوليين

### ١ - الوقاية والحفاظ على السلام

٥٤ - انطلاقاً من تصميم الميثاق على "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، وإدراكاً للمدى الذي يتعين أن نذهب إليه في تحقيق هذا الهدف، فقد جعلت الوقاية من الأزمات والقابلية للتضرر والنزاعات أولويتي الأولى.

٥٥ - والوقاية هي في المقام الأول دعم الجهود التي تبذلها الحكومات والشعوب الوطنية للاستفادة الكاملة من مجموعة أدوات الأمم المتحدة وبرامجها. ولا بد أن يكون السلام وطني المنبع، ولكن يمكن تعزيزه بفعالية من خلال الدعم الدولي المتسق والاستراتيجي. وتحقيقاً لهذه الغاية، أوعزت إلى منظومة الأمم المتحدة أن تتغلغل الوقاية في كل ما نقوم به. وينبغي أن يكون له وجود في جميع ركائز عمل المنظمة - في إطار ولاية كل كيان منها وموارده - وأن تجعلنا نتحد من أجل إنجاز أكثر فعالية. ولزيادة التأكيد من أننا على مستوى هذا التحدي، فقد طرحت أيضاً فكرة مؤداها إقامة نظام للوقاية هدفه ليس إنشاء هيكل أو عمليات جديدة، بل أن يكون أداة تنظيمية وثقافية وإدارية داخلية مصممة لتمكيننا من استخدام الموارد والقدرات الحالية إلى أقصى حد لدعم خطة منع أوسع نطاقاً تتناسب مع المخاطر والتحديات التي تواجهها دولنا الأعضاء.

٥٦ - وفي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٨، كررت الدول الأعضاء تأييدها لاتباع ذات هذا النهج الشامل والمنسق دعماً للوقاية في منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وستزود العديد من الإصلاحات التي أقرت مؤخرًا المنظمة بما يمكنها من تقديم دعم أكثر فعالية للدول الأعضاء في مواجهتها لمختلف التحديات المرتبطة بمنع الأزمات. ومن خلال إنشاء هيكل إقليمي متكامل وتحديد توجُّه أكثر فعالية لمكتب دعم بناء السلام باعتباره حلقة الوصل مع ركيزة التنمية، تهدف إعادة الهيكلة الجارية لهيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن إلى تحقيق التنسيق على نطاق الركائز الثلاث المتمثلة في السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، دعماً لجهود الوقاية. وسيمكننا إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من إحراز مزيد من التقدم المنسق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التسليم بأن تنفيذ هذه الأهداف هو أكثر الإسهامات فعالية التي يمكن أن نقدمها للوقاية.

٥٧ - والحفاظ على السلام مهم لجميع أدوات الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن وهو يستتبع التشديد على الشراكات وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والاعتراف بما ينطوي عليه عمل الأمم المتحدة من صلات. ولقد أثلج صدري تأييد الدول الأعضاء لهذه الرؤية.

### ٢ - تكييف الأدوات مع النزاعات الجديدة

٥٨ - لا تزال بعثاتنا الميدانية أدوات بالغة الأهمية في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام: فهناك ١٤ عملية لحفظ السلام، وعملية واحدة لدعم الاتحاد الأفريقي في الصومال و ٣٨ بعثة سياسية خاصة منتشرة حالياً في جميع أنحاء العالم.

٥٩ - وخلال العام الماضي، دلت على قوة سجل إنجازات حفظ السلام الاختتام الناجح للبعثتين في كوت ديفوار وليبيريا، فضلاً عن الانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي، وهي بعثة لحفظ السلام أصغر حجماً في ذلك البلد، ولها استراتيجية خروج مدتها عامان. وعلى أساس هذه التجارب،

نقوم حالياً بتعزيز ترتيباتنا الداخلية لضمان أن تتيح عمليات الانتقال من عمليات حفظ السلام الكبيرة إلى أشكال أخرى لوجود الأمم المتحدة، بما في ذلك تشكيلات الأفرقة القطرية المخصصة التصميم، للدول المضيفة الحفاظ على المكاسب التي تحققت بالفعل.

٦٠ - وبالرغم من النجاحات التي تحققت مؤخراً، فإن بعثاتنا لحفظ السلام تعمل بشكل متزايد في بيئات أمنية متدهورة تشمل تهديدات غير نمطية، وجريمة منظمة عبر وطنية، ونزاعات مؤقلمة، بدون مسارات واضحة للتقدم السياسي، مما يزيد من الحسائر التي تقع في صفوف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وحفظة السلام المدنيين التابعين للأمم المتحدة، الذين توفي منهم في الخدمة في العام الماضي ١٣١ فرداً. وعملياتنا تتكيف حالياً كي تكون ذات أداء أفضل في هذه البيئات المعقدة. ونتيجة لتقرير الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز عن الوفيات في عمليات حفظ السلام، تنفذ العديد من البعثات خطط عمل محددة تهدف إلى حماية حفظة السلام على نحو أفضل مع الحفاظ على قدرتهم على الاضطلاع بولايتهم، بما في ذلك حماية المدنيين.

٦١ - ومع ذلك، لا بد لتدابير التصدي للتهديدات الأمنية التي يتعرض لها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة أن تُتخذ في سياق أوسع نطاقاً، سياق بات فيه مطلوباً من العديد من البعثات الآن أن تنفذ مهامها في غياب عمليات سياسية قابلة للتنفيذ. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يحدث للتقدم التقني الذي تحقق أن جرت مجاراته بتقدم سياسي بشأن الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مما دفعني إلى التوصية بأن يدخل مجلس الأمن تعديلات على وضعية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في ذلك البلد وأولوياتها وتسلسل مهامها. وبالمثل، ما زال الحل بشأن أبيي، وهي منطقة حدودية متنازع عليها بين السودان وجنوب السودان، بعيد المنال. وقد اقترحت على مجلس الأمن توسيع الدور السياسي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، مع التوصية بتغييرات عملية تهدف إلى الحد من احتمالات التصعيد وتمهيد الطريق لتجديد الحوار السياسي.

٦٢ - وما زالت حماية المدنيين تشكل تحدياً جسيماً. وما زال الأطفال يتأثرون بشكل متزايد وغير متناسب بالنزاعات المسلحة. ففي عام ٢٠١٧، وعقب تغير ديناميات النزاعات واشتداد كثافة الاشتباكات المسلحة، وقع ما لا يقل عن ٦ آلاف انتهاك تم التحقق من صحتها ضد الأطفال من قبل القوات الحكومية وأكثر من ١٥ ٠٠٠ انتهاك من قبل مجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول. وشملت الانتهاكات التي ارتكبت التجنيد والاستخدام، والعنف الجنسي، والقتل والتشويه، والاختطاف، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والحرمان من المساعدة الإنسانية. وتشير الزيادات الكبيرة في عدد حالات الاختطاف إلى الاعتماد المستمر على الأطفال في مهام القتال والدعم. وفي مواجهة المستويات المرتفعة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، أخذت المنظمة تركز بشكل متزايد على المنع من خلال الحوار والتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في عمليات السلام والتصدي للإفلات من العقاب.

٦٣ - وللتعامل مع هذه البيئات المعقدة، وضعت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أدوات جديدة لتنفيذ الولايات المتصلة بالحماية على نطاق البعثة بكاملها. ويتضمن إطار جديد للمساءلة يخصص القيادات العليا مسؤوليات أكثر وضوحاً للأفراد المدنيين والأفراد النظاميين على السواء. وإدراكاً لكون الحماية تتمحور بشكل أساسي حول المنع، فقد عززت البعثات تحليل التهديدات التي يتعرض لها المدنيون والإنذار المبكر بها، بالإضافة إلى الانخراط المجتمعي المبتكر وجهود الوساطة المحلية لحل النزاعات. ووضعت

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية نَحْجاً شاملاً يركز أولاً على إزالة التصعيد وتسوية النزاعات، مع تغيير وضعيتها من الحماية عن طريق الوجود (التواجد في المكان) إلى الحماية من خلال التوقعات (اتخاذ إجراءات). وتسليماً بأن الشراكات جزء أساسي من جهود المنع، فإن حماية أماكن المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي لا تزال تستضيف وتحمي أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من النازحين، ما زالت مثلاً على التنسيق الوثيق مع الشركاء في المجال الإنساني.

٦٤ - وللتصدي للتحديات التي تواجه حفظ السلام، قدم في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام في المناقشة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن حفظ السلام. ودعوت جميع أصحاب المصلحة في حفظ السلام، بما في ذلك الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والمساهمين الماليين والبلدان المضيفة والمنظمات الإقليمية، إلى تجديد التزامهم بحفظ السلام عن طريق تحديد السبل التي تمكّن جميع الشركاء من دعم حفظ السلام بشكل أفضل. ونعتمد النص على الالتزامات التي تخص كلا منا وعلى التزاماتنا المتبادلة في إعلان ستدعى الدول الأعضاء إلى تأييده في وقت متأخر من عام ٢٠١٨.

٦٥ - ويتعين على الأمانة العامة من جانبها أن تفي بمسؤولياتها بشكل أفضل لأصحاب المصلحة في حفظ السلام ولأفراد حفظ السلام في الميدان. ومن خلال خطة عمل لتحسين أمن حفظة السلام، فإننا نضمن حالياً تحسين تدريب الأفراد وتجهيزهم لمواجهة البيئات الشديدة الخطورة، بوسائل منها التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة لدى مواجهة تهديدات غير نمطية يتمتع فيها خصوم السلام بقدرة أكبر على إطلاق النار. كما نتخذ حالياً خطوات لتحسين الأداء. فمن خلال عدة اجتماعات لوزراء الدفاع بشأن حفظ الأمم المتحدة للسلام، تلقينا تعهدات جديدة بشأن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تجري إدارتها حالياً من خلال نظام جديد لتأهب قدرات حفظ السلام. كما عززت الشراكات الثلاثية بين الدول الأعضاء صاحبة الخبرة الفنية، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، والأمانة العامة، المهارات الأساسية لعملياتنا في المجال الهندسي ومجالى الإشارة والقيادة والسيطرة. وبفضل هذه التطورات، بات بإمكاننا الآن أن نكيف الوحدات بشكل أفضل مع بيئات العمليات وتحديد الفرص لسد فجوات التدريب والقدرات.

٦٦ - ولا تزال البعثات السياسية الخاصة طريقة مرنة ومتعددة المزايا للاستجابة لمجموعة واسعة من الحالات. فهذه البعثات التي تتنوع بين المبعوثين الخاصين والمكاتب الإقليمية والبعثات الخاصة بكل بلد، تقاسم هدفاً مشتركاً هو دعم العمليات السياسية والعمل مع الشركاء لضمان السلام المستدام. ويجري نشر العديد من هذه البعثات - في أفغانستان والصومال والعراق وليبيا، على سبيل المثال - في سياقات أمنية صعبة، وتقع على عاتقها المسؤولية عن عمليات سلام معقدة وسط مستويات مرتفعة ومستمرة من العنف، كما هو حال مبعوثي الخاصين لسوريا واليمن. وغالباً ما يكون آخرون، لا سيما في المكاتب الإقليمية لوسط أفريقيا ووسط آسيا وغرب أفريقيا، هم أول من يتعامل مع مخاطر عدم الاستقرار والنزاع. وتستفيد البعثات السياسية الخاصة والمبعوثون الخاصون بصورة اعتيادية من تشكيلة من قدرات وخبرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة، بما في ذلك فريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي. كما أن المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمم المتحدة هو مورد جديد متاح أيضاً ويغطي مختلف الأنشطة التي تقوم بها المنظمة.

٦٧ - وتشكل أقلمة النزاعات أحد أكثر الاتجاهات التي نواجهها اليوم صعوبةً. فالشرق الأوسط، على سبيل المثال، يتميز بعدد من النزاعات المترابطة التي لها عواقب إنسانية هائلة تتجاوز المنطقة نفسها. ولا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط متوقفة كما أن الوضع في غزة آخذٌ في التدهور. وإقليمياً، أبحر العراق وشركاؤه عملياً بنجاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية وقدمت المنظمة الدعم لجهود كبرى استهدفت تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة. ويقف كل من ليبيا واليمن عند منعطف حرج. وبعد أن عينتُ ممثلاً خاصاً جديداً، شرعت في خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بليبيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. واعتمدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي تتخذ من تونس العاصمة مقراً لها منذ عام ٢٠١١، نهجاً منطلقاً من القاعدة في دعم العملية السياسية، بينما تخطط أيضاً لعودة البعثة بكاملها إلى ليبيا في عام ٢٠١٩. وفي اليمن أيضاً، أضاف المبعوث الخاص الذي تم تعيينه مؤخراً زخماً متجدداً إلى العملية السياسية. وعلى الرغم من اشتداد حدة النزاع في الآونة الأخيرة، فقد قدم المبعوث الخاص إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٨ عناصر لإطار عمل للتفاوض، يأمل في أن يسمح باستئناف محادثات السلام.

٦٨ - وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود للتهديدات الأمنية مثل الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، باتت النهج الإقليمية والوطنية ودون الوطنية كلها أساسية لدور الأمم المتحدة في كثير من أنحاء أفريقيا. وسأواصل الدعوة إلى اتباع نهج متكاملة للتصدي للتحديات الأمنية والإنمائية والإنسانية، بما في ذلك من خلال عمل مكاتبنا الإقليمية. وأقدر على وجه الخصوص الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لحشد أصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز تنفيذ استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل.

٦٩ - وما زلت أؤكد على الإمكانات الهائلة التي يمكن أن يحققها إجراء انتخابات موثوقة وشاملة وسلمية. وقد دعمنا، بالتعاون مع شركائنا، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إجراء انتخابات ناجحة في سيراليون وغينيا وليبيريا. وأدى تعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في عام ٢٠١٧ إلى تحسين قدرتنا على دعم المنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية وهيئات السلام المحلية. وفي الآونة الأخيرة، قمت بتعيين مستشار خاص معني بمدغشقر للمساعدة في تسهيل عملية الحوار الوطني وتهيئة بيئة مواتية للانتخابات المقبلة.

٧٠ - وإنني أرحب بالاتفاق التاريخي بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً بشأن قضية الاسم القائمة منذ وقت طويل والذي تم التوصل إليه تحت رعاية مبعوثي الشخصي، مما يدل على قيمة المثابرة والدبلوماسية الهادئة. ودعم مبعوثي الخاص لبوروندي الحوار بين الأطراف البوروندية الذي قادته جماعة شرق أفريقيا. وأطلق مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى آلية مشتركة مع آلية الرقابة الإقليمية الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية لتناول مسألة إعادة المقاتلين الأجانب الذين تم نزع سلاحهم إلى أوطانهم.

٧١ - ورغم التحديات المستمرة، ساهمت الأمم المتحدة أيضاً مساهمة كبيرة في عملية السلام الواعدة في كولومبيا. فقد كانت زيارتي التي أجريتها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ مؤشراً على التزام المنظمة بمواصلة العمل مع كولومبيا، بما في ذلك من خلال العمل التكميلي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق التي أنشئت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ والفريق القطري التابع للأمم المتحدة. وفي ميانمار، يشهد العالم أزمة اللاجئين الأسرع نمواً في تاريخه، وذلك في أعقاب أحداث آب/أغسطس ٢٠١٧ في ولاية راخين. وللحيلولة دون مزيد من العنف، لا بد لنا من تنفيذ خطة الاستجابة المشتركة التي وافقت عليها ميانمار

والأمم المتحدة ومعالجة الأسباب الأساسية، بما في ذلك قضية المواطنة لطائفة الروهينغيا. وقد قامت مبعوثتي الخاصة المعينة حديثاً بزيارتها الأولى إلى ميانمار في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

### ٣ - الشراكات وأوجه التعاون الفعالة

٧٢ - توسع الشراكات الفعالة نطاق جهود الأمم المتحدة وتزيد فرص النجاح الجماعية. وعلى الصعيد الإقليمي، أضفينا الطابع المؤسسي على شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي، بسبل منها إطار العمل المشترك لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن الذي وُضع في عام ٢٠١٧. وواصل مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي البعثة الإقليمية لحفظ السلام التي يديرها الاتحاد الأفريقي بموافقة الأمم المتحدة. ومع ذلك، تفتقر عمليات السلام الجارية بقيادة إقليمية في أفريقيا إلى تمويل مطرد ويمكن التنبؤ به، وأشجع الدول الأعضاء على النظر في مقترحاتي في هذا الصدد. وفي أعقاب الزيارة التي قمت بها مؤخراً إلى مقر الاتحاد الأوروبي، فإنني أتطلع إلى وضع اللمسات الأخيرة في أيلول/سبتمبر على الوثيقة الإطارية التي تحدد الأولويات المشتركة لمنظمتنا من أجل دعم عمليات السلام وتشجيع الوقاية. ويتواصل المضي قدماً في شراكات مع أطراف إقليمية فاعلة أخرى، وقد دعوت، يومي ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، إلى عقد حوار رفيع المستوى مع رؤساء ٢٠ من المنظمات الإقليمية وغيرها لمناقشة المسائل الاستراتيجية الرئيسية.

٧٣ - ويجب علينا أيضاً أن نواصل العمل مع المؤسسات المالية الدولية. وتشكل الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والمعنونة "سبل السلام" المسعى الأول من نوعه وتعمل الأمم المتحدة عن كثب مع البنك الدولي بشأن توصياتها. وبفعل إطار الشراكة المتعلق بالحالات المتضررة من الأزمات الذي وقعته مع رئيس البنك الدولي في نيسان/أبريل ٢٠١٧، انتقل التعاون بيننا انتقالاً واضحاً من الاستجابة للأزمات والتعافي منها إلى الحد من المخاطر والوقاية منها. وجاء الاتفاق المتعلق بإطار الشراكة الاستراتيجية الذي وقعناه في أيار/مايو ٢٠١٨، فأضفى المزيد من التنسيق على الدعم الذي نقدمه إلى البلدان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإجراءات المتصلة بالمناخ والتدابير الإنسانية المتخذة في أعقاب الأزمات.

### ٤ - المرأة والسلام والأمن

٧٤ - لا يزال الاهتمام بمسألة المرأة والسلام والأمن من الأولويات. وتواصل الأمم المتحدة إحراز التقدم في تعزيز مشاركة المرأة في حفظ السلام، إذ تشكل النساء نسبة تناهز ١١ في المائة من ضباط الأركان والمرقبين، وهي نسبة تقترب من نسبة الـ ١٥ في المائة المستهدف بلوغها بحلول عام ٢٠١٨. وتعمل الأمم المتحدة أيضاً على تعزيز إدماج المرأة على نحو مُجْدٍ في عمليات السلام وكذلك على تشجيع إبرام الاتفاقات المراعية للاعتبارات الجنسانية، بسبل منها تطوير علاقة عمل وثيقة مع الشبكات الإقليمية والوطنية للوسيطات في الدول الأعضاء. وفيما يتصل بتمويل هذه المساعي، حُصِّصت نسبة ٣٦ في المائة من الدعم المقدم من صندوق بناء السلام للبرامج الرامية إلى تحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين، وهو ما يتجاوز الحد الأدنى البالغ ١٥ في المائة الذي دعا إليه الأمين العام في عام ٢٠٠٩. وقد اعتمد عدد متزايد من الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى نسبة ١٥ في المائة كمتيار أدنى، وما زال يتعين على كيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجالات بناء السلام أو الإنعاش أو مكافحة التطرف العنيف أن تبذل المزيد من الجهود لتتبع استثماراتها في مجال المساواة بين الجنسين وبلوغ هذه العتبة الدنيا. وبالمثل،



لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في دوائر صنع القرار في مجال حفظ السلام، وكذلك في عمليات السلام على الصعيدين المحلي والوطني، مما يجعل بذل مزيد من الجهود في ميدان المشاركة ضرورة حتمية.

## ٥ - الشباب والسلام والأمن

٧٥ - إن تركيز مجلس الأمن مؤخراً على الشباب والسلام والأمن، بما في ذلك المناقشة المفتوحة التي أجراها في نيسان/أبريل واتخاذ قراراً في حزيران/يونيه، يسلط الضوء على الدور الهام الذي يضطلع به الشباب في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وتمنح استراتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بالشباب التي وُضعت صيغتها النهائية مؤخراً الأولوية لدعم الشباب بصفتهم حافظاً للسلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعمل الإنساني. ويشمل ذلك العمل على تهيئة بيئة تمكينية تشجع الحوار بين الثقافات والأديان، وتكون مواتية للأعمال التي يضطلع بها الشباب، وتعترف بإسهاماتهم الهامة في العمليات الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك في الوساطة وتسوية النزاعات وعمليات السلام.

## ٦ - تعزيز دعم الأمم المتحدة للعمليات الوطنية والحكومية الدولية

٧٦ - الحوكمة الفعالة وسيادة القانون أمران هامين لتحقيق السلام المستدام، وما زلنا نعزز جهود الدعم المؤسسي. ففي ليبيريا، ساعد الإطار القانوني المحسن على تسوية المنازعات الانتخابية سلمياً في أعقاب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وأدى إصلاح قطاع الأمن إلى تحسين أمن الدول والمواطنين، على سبيل المثال في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث دعمت بعثة الأمم المتحدة وضع استراتيجية وطنية تُعنى بهذه المسائل. وتواصل شرطة الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى أجهزة الشرطة الوطنية من أجل تحسين حماية السكان، بينما يعمل موظفو الشؤون المدنية على دعم المصالحة المحلية. وعلى نحو مماثل، دعمت جهود دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تحقيق الاستقرار من خلال التنسيق الذي قامت به في إزالة التلوث بالمتفجرات من الهياكل الأساسية الرئيسية، مثل محطة القصور لمعالجة المياه في العراق، التي توفر حالياً المياه النظيفة لـ ٣٠٠ ٠٠٠ من السكان.

٧٧ - ويشكل تحسين التعاون على نطاق المنظمة لدعم العمليات الوطنية أولوية مستمرة. وقدم برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية المساعدة لأكثر من ٦٠ بلداً في عام ٢٠١٧، وذلك بدرجة كبيرة من خلال نشر مستشارين معيّنين بالسلام والتنمية لدعم المنسقين المقيمين في بناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات. وعلى الرغم من تزايد التحديات في بيئة التمويل، فلا يزال طلب الدول الأعضاء للمساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة شديداً، وتقدم الأمم المتحدة الدعم حالياً في نحو ٦٠ بلداً.

٧٨ - وفيما يتعلق بالعمليات الحكومية الدولية، قام مجلس الأمن في عام ٢٠١٧ بتوسيع نطاق نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتعزيزه بشكل كبير، الأمر الذي ربما أسهم في إطلاق الحوار الجاري حالياً من أجل إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية. وفرض المجلس أيضاً جزاءات على مالي. وبالإضافة إلى ذلك، أوحد مجلس الأمن خمس بعثات لتعزيز فهمه للحقائق على أرض الواقع. ودعمت الأمانة العامة أيضاً عمل المجلس وأداءه من خلال توفير بيانات أيسر منالاً وأكثر شمولاً ودقة عن أعماله. وكأمر لا يقل أهمية، يجب علينا أن نضاعف الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، بسبل منها تقديم الأمم المتحدة الدعم إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التابعة للجمعية العامة.

٧٩ - وما زال عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام عملا لا يُقدَّر بثمن وقد دعوت إلى تنشيط مكتب دعم بناء السلام وتحقيق طفرة كبيرة في تمويل صندوق بناء السلام. وقد حفّز عمل اللجنة مع مجلس الأمن الاهتمام والدعم الدوليين، اللذين أفضيا، على سبيل المثال، إلى التعهد بتقديم مبلغ ١,٩ بليون دولار لدعم غامبيا في حين ساعد الصندوق ليبريا على تفعيل خطتها الهادفة إلى بناء السلام. ورصد صندوق بناء السلام مبلغا قياسيا قدره ١٥٧ مليون دولار لتمويل ٨٢ مشروعا في ٣١ بلدا في عام ٢٠١٧.

## جيم - تنمية أفريقيا

٨٠ - إنني، إذ أؤمن إيمانا راسخا بالحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، قطعت وعدا رسميا بأن تقوم العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على أساس الاحترام المتبادل والتضامن والتكامل والترابط من أجل إيجاد الحلول الفعالة للشعوب الأفريقية. ولا تقتصر أهدافنا وتطلعاتنا المشتركة على التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والحد من النزاعات فحسب، بل تتعلق أيضا بالتزام أساسي بتحقيق العدالة الاجتماعية للجميع وعدم ترك أي أحد خلف الركب. وهذه هي أيضا المبادئ التي توجه عملنا وشراكتنا في القارة.

٨١ - ولإكمال الإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز الشراكة بشأن السلام والأمن الذي أُنجز في عام ٢٠١٧، وقعنا إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ويهدف الإطار الجديد إلى مواصلة الإسراع بوتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة في أفريقيا، التي تمثل إحدى أهم أولوياتي. ويتوخى الإطار تعزيز التنسيق بين المنظمين لضمان دمج الخطتين في أطر التخطيط الوطنية والإسهام في تحقيق تحول هيكلي مستدام بيئيا و متمحور حول الإنسان في أفريقيا. ومن شأن اتباع نهج منسق ومتكامل لتنفيذ الخطتين ورصدهما التقليل من الازدواجية وتحسين تعبئة الموارد المحلية وتعزيز الشراكات. وسيساعدنا ذلك بالتالي على تقديم خدمة أفضل للمستفيدين الحقيقيين من جهودنا، أي الأفارقة أنفسهم، لتمكينهم من إطلاق العنان لكامل إمكاناتهم الاجتماعية والاقتصادية.

٨٢ - ومن أجل تعزيز استجابتنا الجماعية في منطقة الساحل، على سبيل المثال، عقدت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي مؤتمرا دوليا رفيع المستوى بشأن منطقة الساحل في شباط/فبراير ٢٠١٨ أسفر عن تعهدات بلغت ٤١٤ مليون يورو يكملها اتفاق تقني وإطار متين للامتثال بُغية التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، وضعت الأمم المتحدة خطة دعم لمنطقة الساحل من أجل التعجيل بتنفيذ البرامج الرئيسية دعما للأولويات الوطنية والإقليمية. وهذه الخطة، التي تتمشى مع خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، تنص على قيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم الاستراتيجي على نطاق ركائز الحوكمة والسلام والإنعاش والركيزة الاجتماعية والاقتصادية.

٨٣ - ولم تشكل الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية سوى ١٨ في المائة من مجموع الصادرات في عام ٢٠١٦، مقارنة بنسبتي ٥٩ و ٦٩ في المائة للصادرات فيما بين البلدان الآسيوية والأوروبية، على التوالي. ولمعالجة هذه المسألة، وقّع ٤٤ من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، في آذار/مارس ٢٠١٨ في كيغالي، على إطار عمل لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي مبادرة تاريخية للاتحاد

الأفريقي. وستغطي هذه المنطقة سوقا يشمل ١,٢ بليون شخص ونتاجا محليا إجماليا قدره ٢,٥ تريليون دولار. وعن طريق الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية المفروضة على التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، ستسهم منطقة التجارة الحرة إلى حد كبير في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والتحول الهيكلي لأفريقيا. ويمكن للتجارة المعززة داخل القارة أن تخلق مبادرات لتنظيم المشاريع عبر الحدود وإيجاد فرص العمل اللائق والمساعدة في إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي وإتاحة الفرص لفئة الشباب من السكان الآخذة في النمو، الأمر الذي من شأنه استغلال العائد الديمغرافي في القارة.

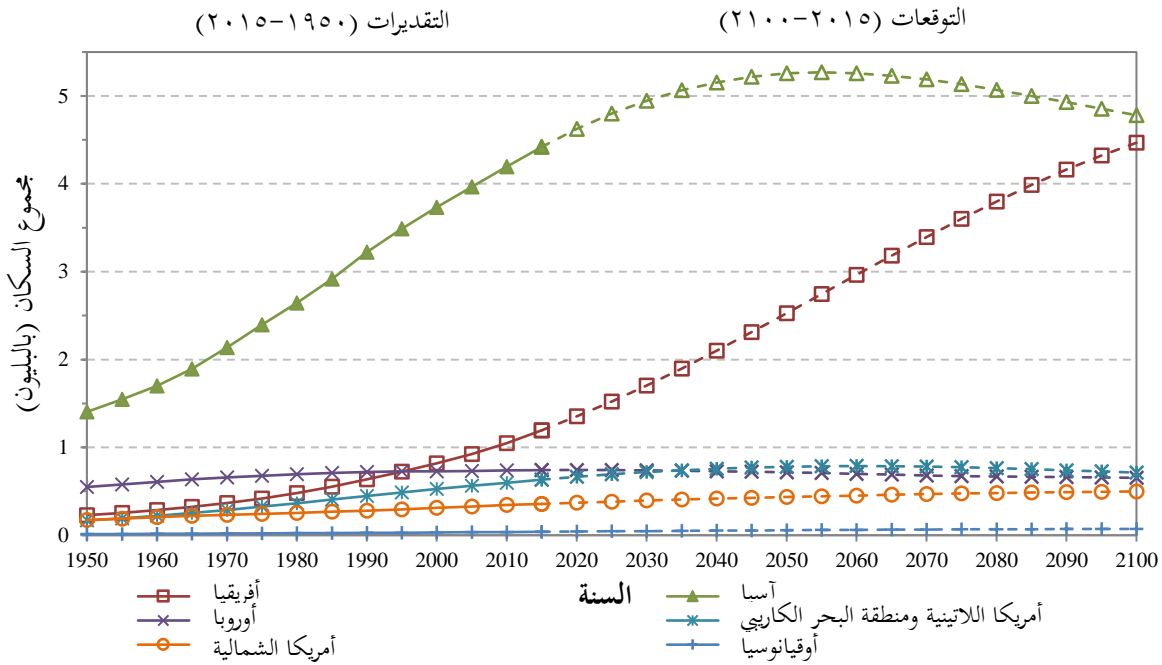
٨٤ - واضطلعت الأمم المتحدة بعدة أنشطة في عام ٢٠١٨ في عدد من البلدان الأفريقية (منها، مثلا، أنغولا وبوركينا فاسو وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وغامبيا وغينيا - بيساو والكاميرون ومالي ومدغشقر) لتقديم حزم متكاملة من الدعم، بما يشمل مجموعات الأدوات والبرمجيات التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهدف المواءمة بين الغايات في كل من أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وانعقد منتدى أفريقيا الإقليمي السنوي للتنمية المستدامة لاستعراض التقدم المحرز وتشجيع التعلم عن طريق تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة وللتوصل إلى توافق في الآراء بشأن توصيات السياسات العامة وذلك للإسراع بوتيرة تنفيذ خطة التنمية.

#### تنمية أفريقيا: الجوانب الديمغرافية

٨٥ - تؤثر التغيرات التي تطرأ على عدد السكان في العالم على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لذلك لا بد من مراعاة مكان تواجد السكان وخصائصهم الديمغرافية. وتشهد أفريقيا أسرع معدلات النمو في السكان من بين جميع المناطق الرئيسية، ومن المتوقع أن يستمر ذلك خلال العقود المقبلة (انظر الشكل الثاني). وما زال دعم أعداد كبيرة من السكان وتحسين نوعية حياتهم، دون التسبب في آثار سلبية على البيئة أو الانتقاص بطريقة أخرى من نوعية حياة الأجيال المقبلة، هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه التنمية المستدامة.

## الشكل الثاني

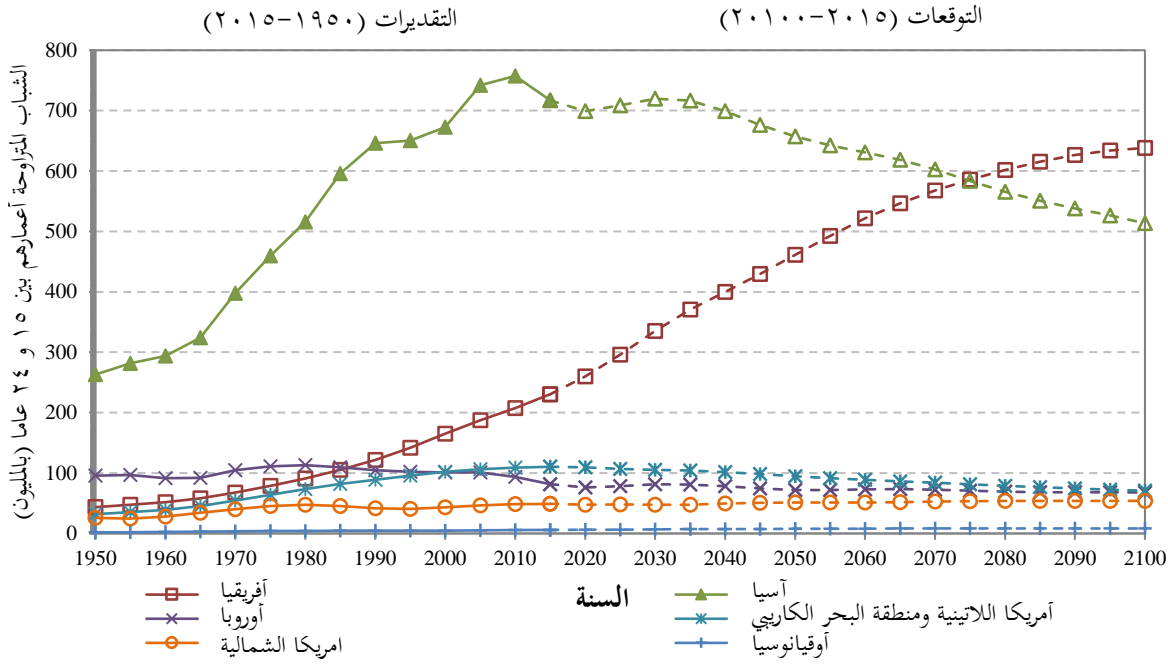
## التقديرات والتوقعات السكانية العالمية، حسب المناطق، ١٩٥٠-٢١٠٠



٨٦ - وأفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي يُتوقع أن يزداد فيها عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما حتى منتصف القرن الحالي (انظر الشكل الثالث). وتعتمد قدرة البلدان على استغلال العائد الديمغرافي اعتمادا حاسما على الاستثمارات في التعليم والرعاية الصحية وإيجاد فرص العمل اللازمة لإدماج النساء والرجال الذين هم في سن العمل في القوى العاملة بشكل منتج. وإذا كان الاستثمار في رأس المال البشري غير كاف أو إذا كان سوق العمل عاجزا عن إيجاد فرص العمالة المنتجة، فقد تُهدر إمكانات العائد الديمغرافي. وينبغي أن يكون النظر في هذه التغييرات الكبيرة في حجم السكان وخصائصهم وأماكن تواجدهم جزءا من التخطيط القائم على البيانات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

## الشكل الثالث

الشباب المتزاوجة أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، حسب المناطق، ١٩٥٠-٢١٠٠



## دال - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٨٧ - يصادف عام ٢٠١٨ الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي وثيقة هامة يرتكز عليها كل التقدم المحرز في النهوض بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، حتى يتمكن الناس كافة من العيش في حرية ومساواة وكرامة. وتشكل التحديات التي تواجه حماية حقوق الإنسان ظاهرة عالمية. ولا تزال المستويات الراسخة من التمييز وانعدام المساواة والنزاعات العنيفة تتسبب في تشريد ملايين الناس في شتى أصقاع العالم. وفي عام ٢٠١٧، كان هناك ٦٨,٥ مليون شخص من النازحين، كانت النساء والأطفال بينهم الفئتين الأكثر عرضة للمزيد من الاستغلال. ويتزايد حاليا التهديد العالمي للديمقراطية وسيادة القانون تزايداً مطرداً، كما يظهر من القمع المتكرر للمظاهرات والمدافعين عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، وما يلزم ذلك من تفكيك للمؤسسات والسياسات التي تشجع على تحقيق عدالة أكبر.

## ١ - حماية حقوق الإنسان في سياق منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والأمن

٨٨ - قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إذ أثارت جزعها العمليات العسكرية الواسعة النطاق في منطقة راخين الشمالية في ميانمار التي تسببت في نزوح قرابة ٩٠٠.٠٠٠ من مسلمي الروهينغيا، بإيفاد أفرقة رصد إلى بنغلاديش. وأبرزت التقارير اللاحقة بشكل صارخ المعاناة الشديدة للاجئين وأسفرت عن إنشاء مجلس حقوق الإنسان بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار. وفي سياقات أخرى، كلف المجلس بمواصلة أو إنشاء ما مجموعه تسع بعثات لتقصي الحقائق ولجان تحقيق وأفرقة خبراء.

- ٨٩ - وأسهم رصد حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ في الإنذار المبكر ووفر دعما لأنشطة تسوية النزاعات برعاية ترتيبات مينسك.
- ٩٠ - ودعمت الأمم المتحدة إنشاء آليات للعدالة الانتقالية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وغامبيا وكولومبيا وغيرها. وفي كوسوفو، تعاونت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسلطات في بريشتينا وبلغراد من أجل معرفة مصير ٦٥٨ ١ شخصا فقدوا أثناء النزاع الذي دارت رحاه ما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠.
- ٩١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، وضعنا أول إطار عمل مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان وسياسات متعلقة بالسلوك والانضباط في مجال الاستغلال والانتهاك الجنسيين من أجل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.
- ٩٢ - وتشكل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها حجر الزاوية لخطة عام ٢٠٣٠، على النحو الذي أكدده المفوض السامي لحقوق الإنسان في المؤتمر الذي عقد في فيينا في أيار/مايو ٢٠١٨. فأهداف التنمية المستدامة "يُقصَد بها إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة".

## ٢ - توسيع نطاق حماية حقوق الإنسان والإسهام في تعزيز الحيز الديمقراطي والتنمية

- ٩٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلنا رصد حالات حقوق الإنسان في عدة بلدان، لا سيما فيما يتعلق بالفئات الضعيفة مثل المهاجرين والمشردين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وتشكل حماية حقوق الإنسان وإرساء سيادة القانون أمرين هائمين للأداء الجيد للمؤسسات الديمقراطية والحفاظ على الحيز المدني والسياسي، الذي يتعرض بشكل متزايد للتهديد من جراء اعتماد تشريعات أمنية وتدابير طوارئ قمعية. ولذلك دعمنا الدول في وضع نُهج أشمل وأكثر امتثالا لمعايير حقوق الإنسان استجابة لشواغلها الأمنية من خلال توفير الدعم في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة إلى البلدان التي تواجه تهديدات وهجمات إرهابية. ودعمنا أيضا اتباع نُهج تعزز التفاهم المشترك فيما بين الأديان وفيما بين المجتمعات المحلية من خلال مبادرة العميقة القائمة بين الدين وحقوق الإنسان. وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، أطلقنا خطة العمل للزعماء الدينيين والجهات الفاعلة من أجل منع التحريض على العنف الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب جرائم وحشية.
- ٩٤ - وأسهمت الأمم المتحدة في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم من خلال تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والرصد الدقيق لحالات الأعمال الانتقامية ضد الأشخاص الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة والإبلاغ بدقة عن تلك الحالات. وفي عام ٢٠١٧ أبلغنا عن أكبر عدد من الحالات المنتشرة عبر أوسع المناطق جغرافية، وشملت ٣٩ حالة في ٢٩ بلدا. وبناء على ذلك، قمنا بزيادة أنشطة الدعوة التي نضطلع بها في جميع بقاع العالم للمساعدة على تحسين حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

- ٩٥ - وفي غواتيمالا، دعمنا المعهد الوطني للإحصاء في اتباع نُهج قائم على حقوق الإنسان في التعداد الوطني للسكان والمساكن لعام ٢٠١٨، مما يسر عمله مع الشعوب الأصلية وذوي الأصول الأفريقية. وفي

أوغندا وفلسطين وكينيا، وحدت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب الإحصاء الوطنية جهودها لتحسين التعاون مع الفئات السكانية الضعيفة. وفي ألمانيا وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وشيلي وفييت نام وماليزيا، قدمنا الدعم لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ وبالتعاون مع الأوساط الأكاديمية، أطلقنا وحدة للتعليم الإلكتروني التفاعلي بشأن تفعيل الحق في التنمية عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

### أبرز الإنجازات في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠١٧

- تلقى ٤٥ ٠٠٠ ضحية من ضحايا التعذيب في ٨٠ بلدا الدعم في مجال التأهيل من خلال ١٧٨ منظمة غير حكومية
- حصول ٣٠ ٠٠٠ ضحية من ضحايا أشكال الرق المعاصرة على المساعدة والجبر
- إجراء ٤ ٠٢٠ زيارة لأماكن الاحتجاز
- إيفاد ٧ ٥١١ بعثة رصد للتحقيق في حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وتوثيقها
- تقدم أكثر ٢ ٦٠٠ دورة تدريبية إلى حوالي ٥٤ ٧٠٠ من الشركاء الحكوميين والشركاء في المجتمع المدني في أكثر من ٥٠ بلدا بشأن الرصد والتحقيق وإمكانية اللجوء إلى القضاء ومعايير مكافحة التمييز والسلوك المسؤول في الأعمال التجارية وغير ذلك من القضايا الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان
- تقدم الدعم التقني لـ ٧٠ مؤسسة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في بلدان منها أوزبكستان وآيسلندا وتركمانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وسيشيل والكويت ولبنان ومدغشقر
- نظر هيئات معاهدات حقوق الإنسان فيما مجموعه ١٦٥ تقريرا من تقارير الدول الأطراف وتلقاها ١٣٨ تقريرا إضافيا من تقارير الدول الأطراف عن التقدم المحرز في وفائها بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان
- زيادة معارف ومهارات مسؤولين من حوالي ٧٠ دولة بشأن المتطلبات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبتقديم التقارير عنها

٩٦ - وفيما يلي قائمة بأبرز الإنجازات المتعلقة بوضع حقوق الإنسان منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

### العالم بعد مرور سبعين عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التطورات الإيجابية

- الاتفاق على ١٨ معاهدة وخيار في مجال حقوق الإنسان
- حظر ١٠٤ بلدان لعقوبة الإعدام، مقارنة بـ ٩ بلدان في عام ١٩٤٨

- وجود برلمان وطني في أغلبية الدول، مقارنة بـ ٢٦ دولة في عام ١٩٤٨
- تمتع المرأة بالحقوق في التصويت في ١٩٨ بلدا، مقارنة بـ ٩١ بلدا في عام ١٩٤٨
- اعتماد ١١١ بلدا لقوانين وسياسات بشأن حرية الإعلام
- استمرار مجلس حقوق الإنسان في استعراضه الدوري الشامل الذي يستعرض سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة
- اضطلاع المقررين الخاصين للأمم المتحدة بصفتهم خبراء مستقلين معيّنين من قبل مجلس حقوق الإنسان بزيارات قطرية وبأنشطة الرصد وتقديم المشورة والإبلاغ علنا عن الحالات التي قد تكون فيها انتهاكات حقوق الإنسان جارية
- احتواء عمليات حفظ السلام الآن على عناصر متعلقة بحقوق الإنسان تعالج المسائل المتصلة بهذا المجال

#### الشغرات المتبقية

- طفل واحد من كل ١٠ أطفال يتعرض لعمالة الأطفال
- شخص واحد من كل ٣ محتجزين محتجز دون محاكمة
- ٨٨٠ مليون شخص من سكان المناطق الحضرية يعيشون في أحياء فقيرة
- ٢٥٠ مليون امرأة يتزوجن قبل بلوغ سن الخامسة عشرة
- ٢٩ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة ليس لديهم شهادة ميلاد
- صحفي واحد يُقتل كل أربعة أيام في المتوسط

#### هاء - التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية

٩٧ - تتزايد التحديات الإنسانية في الوقت الذي تعكف فيه الأمم المتحدة على حشد العمل الإنساني للتخفيف من حدة المعاناة الإنسانية وإنقاذ الأرواح. وقد كشف تقرير البيانات والاتجاهات العالمية في المجال الإنساني لعام ٢٠١٧ عن تشريد ٦٨,٥ مليون شخص بشكل قسري. ولا تزال النزاعات تحرك الاحتياجات الإنسانية وموجات النزوح. كما تُعمّق الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الأزمات الإنسانية. ويؤدي منع وصول منظمات المساعدة الإنسانية ووقوف العوائق البيروقراطية أمام إيصال المعونة إلى تفاقم معاناة المدنيين.

٩٨ - وخلال عام ٢٠١٧، قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها المعونة لعدد قياسي من الأشخاص بلغ ١٠٥,١ مليون شخص في ٤٠ بلدا، الأمر الذي أنقذ ملايين الأرواح وقلل المعاناة وعزز الكرامة الإنسانية. ووجهت الأمم المتحدة نداء لتوفير مبلغ ٢٤,٧ بليون دولار لتمويل المساعدة الإنسانية وبلغ التمويل المقدم من الجهات المانحة استجابة لذلك النداء ١٣,٨ بليون دولار. ومع ذلك، فإن النمو في الاحتياجات تجاوز الزيادة المسجلة في التمويل.



٩٩ - ومن خلال تحسين العمليات وحشد التمويل، تصدت الأمم المتحدة وشركاؤها للمجاعة بنجاح في جنوب السودان والصومال وشمال شرق نيجيريا واليمن، وقدموا المعونة المنقذة للحياة والحماية إلى ٧٠٠ ٠٠٠ من لاجئي الروهينغيا. وحشد أيضا الدعم المبكر لمساندة تدابير المواجهة المحلية لثلاثة أعاصير رئيسية في منطقة البحر الكاريبي. وقد أتاح الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الاستجابة بسرعة لهذه الأزمات.

١٠٠ - وسجل هذا الصندوق مبلغا قياسيًّا من الإيرادات قدره ٥١٣ مليون دولار في عام ٢٠١٧، أتاح مبلغ ٤١٨,٢ مليون دولار منها تقديم المساعدة العاجلة والمنقذة للحياة في ٣٦ بلدا. وجمعت الصناديق القطرية المشتركة ٨٢٤ مليون دولار، حُصِّص منها مبلغ قدره ٣٥٠ مليون دولار للبلدان الأربعة التي تواجه المجاعة ومبلغ قدره ١١٧ مليون دولار للاستجابة المتعلقة بـ "سوريا بأكملها". وصرفت الصناديق القطرية المشتركة الـ ١٨ مبلغا قدره ٦٤٧ مليون دولار، الأمر الذي مكّن ٦٣٦ منظمة من تنفيذ ١١٩٤ مشروعا استهدفت ٨٠ مليون شخص تقريبا.

١٠١ - وفي عام ٢٠١٧، سُجِّل ٣٠,٦ مليون نازح داخلي جديد في ١٤٣ بلدا وإقليما، بما في ذلك ١٨,٨ مليون نازح بسبب الكوارث. وبلغ عدد الأشخاص الذين نزحوا قسرا بسبب النزاعات وأعمال العنف ١١,٨ مليون شخص في عام ٢٠١٧ بعد أن كان عددهم يبلغ ٦,٩ مليون شخص في عام ٢٠١٦، ليصل المجموع إلى ٤٠ مليون شخص كانوا لا يزالون نازحين داخليا بسبب النزاعات بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

١٠٢ - وفي النصف الأول من عام ٢٠١٨، كان ١٣٦ مليون شخص في ٢٦ بلدا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، في الوقت الذي كانت فيه خطط الاستجابة التي تنسقها الأمم المتحدة تتطلب مبلغا قدره ٢٥,٣ بليون دولار. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، واحتفاء بالذكرى السنوية العشرين لوضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، أُطلِّقت خطة عمل مدتها ثلاث سنوات من أجل النهوض بوقاية الأشخاص المشردين داخليا وحميتهم وإيجاد حلول لهم.

١٠٣ - وتعتمد الأمم المتحدة على شركائها في المجتمع الدولي بأسره لترجمة الالتزام بحماية المدنيين إلى تدابير عملية ومساءلة المنتهكين.

## واو - تعزيز العدالة والقانون الدولي

١٠٤ - أسهمت المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون في البلدان الخارجة من النزاع في حماية المدنيين وبسط سلطة الدولة ومكافحة الإفلات من العقاب واستدامة السلام. وتشمل هذه الجهود ضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي تُوجج النزاعات وتديمها.

١٠٥ - كما زاد ترتيب جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون من تشجيع تقديم الأمم المتحدة للمساعدة في مجال سيادة القانون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع على نحو منسق ومتسق ومشترك، استنادا إلى قوة أعضائها الفريدة والمتميزة، والجمع بين التدخلات التنفيذية والتحليل السياسي والتكامل بين مختلف الركائز.

١٠٦ - وبغية تحقيق أفضل النتائج، لا بد من العمل البناء للدول الأعضاء مع الأمانة العامة قبل أن تتخذ الهيئات الحكومية الدولية القرارات بشأن إنشاء آليات مساءلة جديدة أو دعمها من أجل كفالة المراعاة الواجبة لسياسات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها.

## ١ - تقديم الدعم إلى السلطات القضائية المحلية

١٠٧ - قدمت جهة التنسيق العالمية الدعم الشامل في الوقت المناسب إلى ١٨ بلداً في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بما في ذلك تقديمه في السياقات الانتقالية لكفالة استدامة مؤسسات الأمن والعدالة الشاملة والخاضعة للمساءلة بعد انسحاب عمليات السلام.

١٠٨ - ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، دعمت الأمم المتحدة بدء التشغيل الفعلي للمحكمة الجنائية الخاصة، بما في ذلك القبض على المجرمين المرعومين والأعضاء البارزين في الجماعات المسلحة وتسليمهم واحتجازهم الآمن. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أسهم تقديم الدعم إلى نظام القضاء العسكري المحلي في إدانات تاريخية في عام ٢٠١٧ بجرائم الاغتصاب والاسترقاق الجنسي والهجمات ضد المدنيين. وفي مالي، زاد عدد حالات التوقيف والمحاكمات بفضل تقديم المساعدة إلى وحدة التحقيقات المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي أفغانستان، جدد مكتب المحاكم المتخصصة وممثلي الادعاء المتخصصين الذي تدعمه الأمم المتحدة التزامهم بمكافحة الفساد؛ وفي دارفور، استفادت المحاكم الريفية من الدعم في حل المنازعات القبلية على الأراضي التي توجب النزاعات.

## ٢ - المحاكم الدولية

١٠٩ - قدمت الأمانة العامة ملفاً من الوثائق إلى محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بطلب فتوى بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اخترت تلك المحكمة باعتبارها الوسيلة التي ينبغي استخدامها لتسوية النزاع على الحدود بين غيانا وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وما زالت مساعي الحميدة متاحة للدولتين لتكملة الإجراءات القضائية.

١١٠ - وأغلقت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بعد أن حوكم أمامها جميع الأشخاص الـ ١٦١ المدانين بارتكاب جرائم إبادة جماعية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وأصدرت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين أول حكم استئناف في فرعها في لاهاي في قضية شيشيلي في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أحالت الآلية قضية انتهاك حرمة المحكمة إلى صربيا للمحاكمة فيها، وهي أول إحالة من هذا النوع تنفذها الآلية.

١١١ - وفي ٢٠١٧، أحرزنا تقدماً كبيراً في تقديم المساعدة التقنية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وإلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان من أجل إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان.

١١٢ - وقدمت الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحظتهم قضائياً أول تقرير لها إلى الجمعية العامة، وهو يتضمن تحليلاً للخطوات المتخذة لكي تؤدي هذه الآلية وظائفها بشكل كامل.

١١٣ - وبناء على طلب من مجلس الأمن، اتخذت تدابير لإنشاء فريق تحقيق يتولى دعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة على ما ارتكبه هذا التنظيم في العراق من أعمال قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية.

١١٤ - ونواصل التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية عن طريق تقديم الدعم عملاً باتفاق العلاقة، بوسائل منها تبادل المعلومات والأدلة وتوفير الخدمات والمرافق والدعم العملي بأشكاله المختلفة.

### ٣ - تعزيز القانون الدولي

١١٥ - نُظمت ثلاث دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي في ثلاث قارات وسُجلت ٥٢ محاضرة لمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي. وفي ٢٠١٨، احتفلت لجنة القانون الدولي بذكرها السنوية السبعين واعتمدت صكين مهمين من صكوك القانون الدولي.

١١٦ - وتكتسي نفس القدر من الأهمية العملية الجارية لاعتماد صك دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وستعقد الجمعية العامة مؤتمراً حكومياً دولياً للنظر في نص هذا الصك. ويمثل الضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية موضوعاً آخر يحظى باهتمام متزايد، وقد ركز عليه اجتماع عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالحيطات وقانون البحار الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

#### العدالة والقانون الدولي: الآثار البارزة

- أعلنت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد أن حوكم أمامها جميع الأشخاص الـ ١٦١ المدانين بارتكاب جرائم إبادة جماعية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية
- استفاد ١٨٤ من ضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغواتيمالا ومالي والمكسيك من المساعدة القانونية للحصول على التعويض والجبر
- استفاد أكثر من ٣٢٠ مسؤولاً من ١٣٥ دولة من برنامج بناء القدرات لهيئات المعاهدات، مما يزيد أيضاً من مستوى تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات على الصعيد الوطني

### زاي - نزع السلاح

١١٧ - في ٢٤ أيار/مايو، أعلنت خطتي لنزع السلاح التي تحدد إجراءات ملموسة في ثلاثة مجالات. فأولاً، يشمل مجال نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية العودة إلى رؤية مشتركة للقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل. وبالنظر إلى أن نزع السلاح النووي أمر حيوي لتحقيق الأمن الوطني والإقليمي والدولي، سوف أعمل على تيسير الحوار بشأن إجراء المزيد من المفاوضات الرامية إلى الحد من الأسلحة النووية والقضاء عليها. وتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وسأعمل مع جميع الدول الأطراف لكفالة استمرار فعالية هذه المعاهدة وحيويتها، لا سيما في الفترة المفضية إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الذي يتزامن مع حلول الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذها. وأرحب أيضاً بالاعتماد التاريخي في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ لمعاهدة حظر

الأسلحة النووية، الذي برهن على التأييد الدولي القوي والمشروع لوضع نهاية دائمة للتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية.

١١٨ - ويساورني القلق إزاء المستقبل المتأرجح لخطة العمل الشاملة المشتركة التي كُفلت من خلالها تدابير التحقق القوية الطابع السلمي للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. ويجب بذل كل جهد ممكن للمحافظة على هذه المكتسبات في مجال التحقق. وإنني أشعر بالتفاؤل إزاء التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقف عملياتها لإطلاق القذائف التسيارية البعيدة المدى وما يتردد عن إغلاق موقعها للتجارب النووية. وأرحب بمؤتمري القمة التاريخيين بين الكوريتين وبين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وإنني أشجع الأطراف على مواصلة الحوار من أجل نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية على نحو كامل وقابل للتحقق منه.

١١٩ - ويشكل استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية باعنا على القلق الشديد. ويتفاقم تكرار انتهاك هذا المحظور بسبب بيئة الإفلات من العقاب، بعد إنهاء عمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد دعوت مراراً إلى إنشاء آلية مستقلة ومحيدة واحترافية لتحديد المسؤولية. وينبغي مساءلة أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية ويجب إصلاح الأضرار التي لحقت بميكل عدم الانتشار.

١٢٠ - أما المجال الثاني من خطتي فهو نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح، ويضع البشر في صميم جهودنا الجماعية الرامية إلى الحد من الأسلحة ويسعى إلى تعبئة شراكات جديدة، فيولد بذلك الزخم اللازم لتحقيق الأمن المستدام من خلال التصدي للأثر المدمر للأسلحة المتفجرة والأسلحة الصغيرة على المدنيين. وكخطوة عملية، ستعزز الأمم المتحدة جمع البيانات عن الإصابات بين المدنيين وتبادل السياسات والممارسات من جانب القوات المسلحة وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإنني أدمع جهود الدول الأعضاء الرامية إلى وضع إعلان سياسي، فضلاً عن فرض قيود على استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وستنشئ الأمم المتحدة أيضاً مرفق تمويل مخصصاً للتمكين من اتخاذ تدابير منسقة ومستدامة لتحديد الأسلحة الصغيرة في البلدان الأكثر تضرراً من العنف المسلح.

١٢١ - ويتمثل المجال الثالث في الخطة في نزع السلاح من أجل الأجيال المقبلة. فعلى الرغم من أن تطورات العلم والتكنولوجيا تحقق فوائدها جلية، فنحن لا نغفل أيضاً عن المخاطر والتحديات التي تشكلها الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي والتهديدات السيبرانية. وفي الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، سأقدم تقريراً عن التطورات الراهنة في ميدان العلم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على الجهود الدولية المبذولة في مجالي الأمن ونزع السلاح. وأتوقع أن تستلزم مواجهة هذه التحديات المحتملة طائفة من الاستجابات والتحالفات المتعددة أصحاب المصلحة. وفيما يتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني، أحرز عدد من أفرقة الخبراء الحكوميين تقدماً كبيراً في هذه المسألة فيما يتعلق بكل من تطبيق القانون الدولي، ومعايير الفضاء الإلكتروني، وقواعد ومبادئ سلوك الدولة المسؤولة، وتدابير بناء الثقة وبناء القدرات. ومن أجل تعزيز فهم مسائل التكنولوجيا الرائدة، يقوم مكتب شؤون نزع السلاح بإعداد دورة تدريبية إلكترونية للدبلوماسيين وجميع أصحاب المصلحة ستصدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

١٢٢ - ولقد تسببت الانقسامات القائمة منذ وقت طويل في مؤتمر نزع السلاح في إعاقة ولايته بوصفه محفل التفاوض العالمي لنزع السلاح المتعدد الأطراف. ومع ذلك، وبعد ٢٢ سنة من العمل المحبط،

ظهرت بعض العلامات المشجعة عندما أنشأ مؤتمر نزع السلاح في شباط/فبراير ٢٠١٨ خمس هيئات فرعية من أجل تعميق المناقشات التقنية وتوسيع مجالات الاتفاق في جميع ميادين نزع السلاح. وأشعر بالتفاؤل أيضاً إزاء بوادر الانتعاش داخل هيئة نزع السلاح، إذ بعد عقدين تقريباً أضافت بنداً جديداً إلى جدول أعمالها، وهو: تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهي مبادرة أساسية في مجال الأمن العالمي.

## حاء - مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب

### ١ - مراقبة المخدرات

١٢٣ - يشير تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٨ إلى أن أكثر من ٣١ مليون شخص يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات وأن أشباه الأفيون لا تزال تشكل التحدي الأكثر خطورة. وتقدم الأمم المتحدة الدعم إلى الحكومات على أساس الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية التي عقدت في عام ٢٠١٦، والتي تعطي الأولوية للسياسات القائمة على الأدلة لتعزيز الصحة العامة وحقوق الإنسان والتنمية. وتمثل الشراكات عنصراً جوهرياً وقد أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية منشوراً مشتركاً بشأن علاج الأشخاص الذين يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات بدلا من إدانتهم قضائياً. وأعتقد أن الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية يعزز كل منها الآخر، على النحو المبين في التقرير المعنون "أدلة على تعزيز القدرة على الاستغناء عن زراعة خشخاش الأفيون في ولاية شان في ميانمار" الذي يقارن بين ٦٠٠ قرية بعضها يزرع الأفيون وبعضها الآخر لا يزرعه.

### ٢ - منع الجريمة

١٢٤ - يمثل منع نشوب النزاعات والعنف أحد أولوياتي العليا. وكثيراً ما تتغذى النزاعات الواسعة النطاق والعنف والتوترات داخل المجتمعات المحلية على أشكال مختلفة من الجريمة. ولا يزال مستوى القتل والعنف المتصلين بالجريمة المنظمة مرتفعاً في العديد من مناطق العالم، وعندما يرتبطان بالاتجار غير المشروع بالأسلحة والسلع الأساسية، يمكن أن يعرقلوا الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وحماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

١٢٥ - وما زالت النساء والأطفال عرضة بوجه خاص لجميع أشكال الجريمة، بما في ذلك جرائم الفضاء الإلكتروني مثل الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الإنترنت، اللذين يُقدر أنهما يُدران حوالي ١,٥ تريليون دولار من الإيرادات في السنة. ونحن نزيد حالياً من جهودنا الرامية إلى التصدي لهذه الجرائم. فعلى سبيل المثال، في قضية معينة، أمكن بفضل الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة القبض على مستغل جنسي للأطفال استخدم الشبكة المظلمة للوصول إلى أكثر من ٨٠ طفلاً واستغلالهم في ثلاثة بلدان، وإدانتهم قضائياً.

١٢٦ - ولا يزال إيجاد حلول للتحديات العابرة للحدود أحد أكبر شواغلي، بما في ذلك التحدي المتمثل في كبح التدفقات المالية غير المشروعة. ففي عام ٢٠١٧، أحرز المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقدماً كبيراً في وضع منهجية لتتبع هذه التدفقات، وهي حالياً قيد التجربة

في عدد من الأماكن التي يُحتمل تطبيقها فيها على نطاق أوسع. ويحدوني الأمل في أننا سنجد في المستقبل القريب أساساً متيناً للتصدي لتسريب الموارد العامة بعيداً عن المصلحة العامة. وبناء على ذلك، عززنا شراكاتنا مع البنك الدولي وآلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل تقديم دعم أشمل إلى الحكومات الملتزمة بالتصدي للفساد. فالفساد ممارسة متزايدة التدمير، تؤدي إلى عواقب سياسية خطيرة لأنه يحدث فجوة داخل هياكل الدولة ويؤدي إلى تآكل الثقة بين الحكومة وشعبها.

١٢٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، نشرنا أول إصدار من الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين، جرى فيه بحث الأنماط والمسارات الرئيسية للتهريب في أنحاء العالم، وفي أيار/مايو ٢٠١٨ رفعنا عدد الأعضاء في آليات من قبيل فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويمكن ذلك الأمم المتحدة من تنفيذ حلول أكثر شمولاً لهذه المشكلة ولانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بها، مثل الاسترقاق الجنسي وغيره من أشكال السخرة.

### ٣ - مكافحة الإرهاب الدولي

١٢٨ - لا شك أن الطابع عبر الوطني للإرهاب يستلزم استجابة دولية متعددة الأبعاد. وقد دعت الجمعية العامة ومجلس الأمن مراراً وتكراراً إلى تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، وأدنا في عام ٢٠١٧ بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب. وفي السنة الحالية، جرى تعزيز المكتب لكفالة مزيد من الاتساق والتكامل في برامج الأمم المتحدة وتوفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء في سبيل تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ويستند ذلك إلى مجموعة متنوعة من المعايير، بما في ذلك عمليات التقييم والتحليل التي تنجزها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وكذلك الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء.

١٢٩ - وتمثل الشراكات الاستراتيجية وسيلة جوهرية لتقديم الاستجابات الشاملة الكفيلة بمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ففي أيار/مايو ٢٠١٨، أبرم مكتب مكافحة الإرهاب شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تهدف إلى وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية وإقليمية لمنع التطرف العنيف. وفي الوقت الراهن، فإن أكثر من ثلثي جميع مشاريع الأمم المتحدة المكرسة للحد من أعمال الإرهاب والتطرف العنيف تركز على ركيزة الوقاية ضمن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ويشمل ذلك ١٦ من هيئات الأمم المتحدة والكيانات الدولية الأخرى التي تنفذ حوالي ٢٦٠ مشروعاً في أكثر من ٨٠ بلداً. وفي يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، حضر أكثر من ١٠٠٠ مشارك مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء الذي يعقد لأول مرة على الإطلاق. وساهم هذا المؤتمر في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مكافحة الإرهاب وكسر حالات التقوقع وبناء شراكات جديدة.

## الفصل الثالث

### تعزير المنظمة

١٣٠ - شهد العام الماضي مجهوداً ضخماً يتمثل في جهودي الرامية إلى الإصلاح لإكساب المنظمة المزيد من الفعالية والكفاءة وخفة الحركة والتركيز على الميدان في عملها لصالح الدول الأعضاء وشعوبها. وهذه هي المرة الأولى التي تشرع فيها الأمم المتحدة في خطة إصلاح بهذا الحجم.

#### تعديل توجُّه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

١٣١ - في ٣١ أيار/مايو، صدرت عن الجمعية العامة تكليفات حازمة بالمضي قدماً في تعديل توجُّه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بحيث تدعم خطة عام ٢٠٣٠. ويتيح القرار المتخذ في هذا الصدد فرصة فريدة ليصبح أداء المنظومة أفضل من أداء مجموع أجزائها منفردة وتنفذ بفعالية ما تطمح إليه خطة عام ٢٠٣٠. وما إن اتخذ هذا القرار حتى شرعت المنظومة في التخطيط للانتقال، بهدف تعديل توجُّهها اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

١٣٢ - وفي عام ٢٠١٩، سنشهد الإنشاء التدريجي لجيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، يتمتع بمجموعات محسنة من المهارات، وأكثر تكيفاً مع الواقع القطري، وأكثر تجاوباً مع الأولويات الوطنية. وسوف ننفذ أيضاً جميع الولايات من أجل إنشاء نظام منسقين مقيمين يتميز بمزيد من الحيوية ومكرس كلياً لتنسيق الأنشطة الإنمائية التي تنفذها الأمم المتحدة في البلدان ويخضع لمستوى معزز من المساءلة من أجل تحقيق النتائج على نطاق المنظومة. وسنضاعف الجهود الرامية إلى التشجيع على تقاسم أماكن العمل والخدمات بين الكيانات، مما يمكن من تحقيق وفورات هائلة يمكن توظيفها في البرامج الإنمائية.

١٣٣ - وتكتسي هذه الإصلاحات أهمية بالغة لنجاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيكون اختبارها الحاسم هو أن تحقق نتائج على أرض الواقع. وأصبحت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المجددة واللجنة التوجيهية المشتركة من أجل النهوض بالتنسيق في المجال الإنساني والإنمائي تؤديان وظائفهما بالفعل، وستقدمان حلولاً على النطاق اللازم للتحديات التي تواجهها البلدان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وإني أعول على الدول الأعضاء أن تواصل دعم تنفيذ جهود الإصلاح هذه، بوسائل منها توفير التمويل اللازم لنظام المنسقين المقيمين وعلى نطاق المنظومة ككل. وتعديل توجه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هو مسؤولية مشتركة.

#### تعزير اتساق أنشطة السلام والأمن

١٣٤ - يتمثل هدف إصلاح ركيزة السلام والأمن في مقر الأمم المتحدة في جعل أنشطتها أكثر اتساقاً ومرونةً وفعاليةً باتباع نهج مبني على "الركيزة ككل" يعطي الأولوية للوقاية والحفاظ على السلام. ويتطرق بعمق إلى التجزؤ من خلال التخلي عن العمل في إدارات منفصلة والاتجاه نحو بذل جهد متكامل وموحد بوجود إدارتين ترتبطان ارتباطاً وثيقاً وهما: إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام. وستتشارك الإدارتان في هيكل إقليمي سياسي - تنفيذي وحيد يكون مسؤولاً عن إدارة جميع الأنشطة السياسية والتنفيذية المتصلة بالسلام والأمن. وبفضل تعزير مكتب دعم بناء السلام داخل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، سيتسنى ربط الركيزة بالجهود والأدوات المستخدمة على نطاق المنظومة في مختلف

النزاعات، مما يكفل اتباع نهج أكثر شمولاً إزاء بناء السلام والحفاظ عليه. وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، وافقت الجمعية العامة على إعادة الهيكلة المقترحة، التي ستدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

### الإصلاح الإداري

١٣٥ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اقترحت نموذجاً إدارياً جديداً يمكّن المديرين من تحديد أفضل السبل لاستخدام الموارد المتاحة لهم لدعم تنفيذ البرامج والولايات. وهذا سيعني تحميل المديرين قدراً أكبر من المسؤولية ومساءلتهم عن الأداء البرنامجي والمالي لبرامجهم. وسيتحسن الدعم المقدم إلى المديرين عن طريق ترشيح الإطار السياسي وتبسيطه، وتوفير توجيهات واضحة وإعادة هيكلة الإدارات الحالية المعنية بالشؤون الإدارية والدعم لتوفير دعم أفضل لإنجاز جميع البرامج وتقديم إرشادات لجميع المديرين في مجالي ضمان الجودة والسياسات الاستراتيجية.

١٣٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، وافقت الجمعية العامة على إعادة هيكلة إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني الحاليين في إدارتين جديدتين. وستبدأ الإدارتان الجديدتان عملهما في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وستقدمان خدماتهما إلى الأمانة العامة بأسرها، إذ ستوفر إحداها التوجيه بشأن المسائل الاستراتيجية والسياساتية والامتثال وستقدم الأخرى الدعم للمديرين في المجال التشغيلي والمعاملات. وستتمكن الأمم المتحدة بفضل أثر هذا التحول من العمل بقدر أكبر من خفة الحركة والفعالية والشفافية والخضوع للمساءلة والكفاءة والبراغماتية واللامركزية، بما يمكّنها من دعم أنشطتها الشارعة والتنفيذية على نحو أفضل.

### القضاء على التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين

١٣٧ - تتخذ المنظمة حالياً خطوات محددة للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فضلاً عن التحرش الجنسي، وتقوم بإنشاء آلية لحماية الضحايا ودعمهم. وللتعجيل بعملنا في التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، وضعت، بالتعاون مع الدول الأعضاء، اتفاقاً طوعياً يحدد إجراءات معينة للوقاية والاستجابة، ويخدم مصالح الضحايا، ويهيئ مجموعة أدوات لإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين تزود البعثات الميدانية بنهج نظامي في تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها. وللتصدي للتحرش الجنسي، استنفرت كبار المديرين لتحسين التوجيه والمعلومات والخدمات المقدمة للموظفين، وأطلقت خط مساعدة هاتفياً متاحاً على مدار الساعة يحصل منه الزملاء على المعلومات والدعم السري. ويقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتنفيذ إجراءات سريعة المسار لتلقي جميع شكاوى التحرش الجنسي وتجهيزها والنظر فيها. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الأمم المتحدة حالياً بإنشاء فريق تحقيق متخصص.

### حماية المبلغين عن المخالفات

١٣٨ - تؤدي حماية المبلغين عن المخالفات دوراً حاسماً في استئصال الغش والفساد والاعتداء الجنسي وغير ذلك من أشكال سوء السلوك. ويجب أن يشعر الموظفون بالأمان عند تبليغهم عن المخالفات ويكونوا على ثقة من أن المنظمة ستتخذ ما يلزم من إجراءات ضد الجناة. وقد عززت إلى حد بعيد سياسة حماية المبلغين عن المخالفات عن طريق توسيع نطاق الحماية من الانتقام بحيث تشمل فرادى المتعاقدين والخبراء الاستشاريين وتسمح بنقل المنتقم (على خلاف مقدم الشكاوى) إلى مكتب آخر بعد التحقيق.



وتتماشى هذه السياسة الآن مع أفضل الممارسات، وستظل قيد الاستعراض باستمرار. ويجري بذل الجهود لتعميم هذه السياسة على نطاق المنظمة. وأقوم أيضا بتعزيز مكتب الأخلاقيات وزيادة استقلاله.

### الإدارة المركزية للمخاطر

١٣٩ - بالنظر إلى طبيعة المخاطر التي تواجهها المنظمة وتعقيدها، يتعين على المديرين الشروع على نحو استباقي في تحديد المخاطر التي تواجه عملياتهم والتخفيف منها. وأنجزت المنظمة في الآونة الأخيرة أول تقييم لمخاطر الغش والفساد، حددت فيه المجالات البالغة الأهمية التي تستلزم اهتماماً فورياً ودائماً من الإدارة.

### تسخير التكنولوجيا والابتكار

١٤٠ - يؤدي التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حالياً إلى تسريع وتيرة الابتكار وتوفير البيانات اللازمة من أجل صنع القرارات، مما يجعل هذه التكنولوجيا شريكاً وعاملَ تمكينٍ تزايد قيمته في عمل المنظمة. وتوجد حالياً طائفة واسعة من أدوات التحليل لدعم التوجُّه الاستراتيجي وصياغة السياسات وصنع القرارات. وتوجد أدوات أخرى، من قبيل أداة الترجمة بمساعدة الحاسوب eLuna، تيسر عمل خدمات المؤتمرات، في حين أن النظام الإلكتروني لإدارة الوقود يدعم بعثاتنا الميدانية. وسيمكننا نظام أوموجا من إنتاج لوحات متابعة توفر معلومات آنية عن الأداء المالي والبرنامجي للإدارات والمكاتب.

١٤١ - وفي إطار جهودي الرامية إلى الإصلاح الإداري، أعتزم أن أنشر بعد بدء العمل بالتوسيعات المناسبة لنظام "أوموجا" بوقت قريب، معلومات شاملة وآنية وسهلة المنال على مستوى المعاملات بشأن عمليات الأمم المتحدة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، وذلك باستخدام المعايير التي وضعت في إطار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، والتي تهدف إلى إتاحة الاطلاع بسهولة على جميع المعلومات المتعلقة بالإنفاق. وسيتيح ذلك تعزيز الشفافية وسيتمكن الدول الأعضاء والجمهور عموماً من الوصول إلى المعلومات وتقييمها.

### جعل ميزانيتنا أداة لتحقيق مزيد من المساواة

١٤٢ - تجاوباً مع مقترحاتي للإصلاح الإداري، وافقت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ على أحد أهم التغييرات في تخطيط البرامج والعمليات المتعلقة بالميزانية في المنظمة منذ سبعينيات القرن الماضي. فابتداءً من ٢٠٢٠، ستنتقل الأمانة العامة إلى إعداد وثيقة الميزانية البرنامجية سنوياً، مستعيضةً عن دورة السنيتين المعتمدة حالياً بدورة سنوية. وللمرة الأولى على الإطلاق، ستطلع الدول الأعضاء في وثيقة واحدة على المعلومات المتعلقة بتخطيط البرامج والأداء البرنامجي ونتائج التقييم والاحتياجات المالية. وستتمكن الجمعية العامة من النظر في المعلومات في جلسة واحدة بدلاً من عدة جلسات مختلفة معقودة على مدى ثلاث سنوات. وبذلك، ستصبح وثيقة ميزانيتنا أداة للمساواة تمكننا من تحسين تقييم أداء برامجنا والاطلاع على كيفية دعم مواردنا لتنفيذ البرامج.

### واجب العناية

١٤٣ - تواصل الأمم المتحدة التزامها بواجب العناية تجاه موظفيها. ففي إطار الدور القيادي للأمانة العامة، يعمل أكثر من ٥٠ من كيانات الأمم المتحدة تحت مظلة واحدة لإدارة الأمن. وتوفر هذه

الاستراتيجية سياسات أمنية على نطاق المنظومة ككل ونُجماً تنفيذية متعددة الأبعاد، ومعلومات متعلقة بالتهديدات الأمنية، والتدريب الأمني، والتأهب للأزمات، مما يكفل السلامة في تنفيذ عمليات الأمم المتحدة وبرامجها.

١٤٤ - وتلتزم المنظمة أيضا بتوفير ما يلزم من دعم نفسي اجتماعي ودعم صحي لجميع موظفيها. فقد اعتمدنا استراتيجية الأمم المتحدة للصحة العقلية والرفاه، وبدأنا العمل بتقييمات المخاطر الصحية في مراكز العمل وتطبيق معايير السلامة وجودة الرعاية الصحية داخل مرافق الأمم المتحدة.

١٤٥ - ويعمل موظفو الأمم المتحدة في ظروف متزايدة الصعوبة والمخاطر. لذا فحمايتهم هي أولويتي الأولى وقد قررت هذه الإصلاحات لتعزيز قدرة المنظمة على تحقيق هذا الهدف بالتزامن مع تنفيذ الولايات المنصوص عليها في الميثاق.

## الفصل الرابع

### خاتمة

١٤٦ - يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التحديات العالمية الحالية وعن فرص إحراز التقدم التي يتيحها الحوار المتعدد الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد.

١٤٧ - وإذ نتطلع إلى حلول الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠، لا مفر أمامنا من مواصلة الابتكار لأن الأحداث والمشاكل المستمرة تتحول أمام أعيننا. ويجري على قدم وساق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتداخلة والشاملة التي صاغتها بعناية الدول الأعضاء وجهات معنية متعددة وتضمنتها مفصلةً خطة عام ٢٠٣٠. وهناك تشابك لا ينفصم بين السلام، والتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، وحقوق الإنسان، وتساعد الوقاية على نجاح كل مسار.

١٤٨ - وتواصل الأمم المتحدة العمل كمنبر يتيح للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني إيجاد حلول للمشاكل العالمية التي لا تستطيع أي دولة أن تحلها بمفردها. ولم يعد العمل معاً في إطار متعدد الأطراف اختيارياً؛ بل هو الحل الوحيد.

